الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

انعكاسات منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

إعداد الطالب:
- العلمي نبيل

إشراف الأستاذة:
د.سلامة وفاء

أعضاء لجنة المناقشة

الاستاذ	الدرجة العلمية	الصفة	الجامعة
أوضايفية حدة	استاذ محاضر قسم (أ)	رئيسا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
سلامة وفاء	استاذ محاضر قسم (ب)	مشرفا و مقررا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة
حامي محسن	استاذ مساعد قسم (أ)	ممتحنا	جامعة 20 اوت 1955 سكيكدة

السنة الجامعية : 2018/2017

ملخص:

يتمحور موضوع هذه المذكرة حول منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري. بحيث تم التوقيع على اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من طرف الجزائر في 22 أفريل 2002 ودخل حيز التنفيذ في الفاتح من سبتمبر 2005 .

فمنذ الاستقلال، ارتبط الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الأوروبي باتفاقية التعاون الاقتصادي مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية لمدة ثلاث عقود (الستينات، السبعينات، الثمانينات)، لتتحول إلى شراكة دائمة بعد إعلان برشلونة في 1995، الذي يطرح استراتيجة الاتحاد الأوروبي الجديدة اتجاه الضفة الجنوبية لحوض المتوسط الذي أصبح يشكل الإطار الذي ينظم العلاقات الثنائية بين الطرفين، كما حدد المحاور الكبرى للتعاون بين الاتحاد الأوروبي والجزائر في المجال السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والثقافي، كما يركز في شقه الاقتصادي على إقامة منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في آفاق 2017 والذي تم تمديده إلى سنة 2020 للتمكن من عملية تفكيك الرسوم الجمركية بصفة تدريجية بين الطرفين.

الكلمات المفتاحية : الشراكة الأوروجزائرية، الاقتصاد الجزائري، الشراكة الأورومتوسطية، منطقة التجارة الحرة.

Summary:

This thesis deals with the study of the free trade area and its impact on the Algerian economy. The starting point was from the signature of the partnership agreement with the EU by Algeria on 22 April 2002 and entered into force in the light of September 2005.

The Algeria–EU Partnership Agreement, mentioning that since the independence, the Algerian economy has been associated with the European economy (cooperation treaty with the European Economic Community for three decades the sixties, seventies, eighties). After it developed to a lasting partnership with the Barcelona Declaration in 1995, which represented the European Union New Strategy toward the southern bank of the Mediterranean, that had became a framework governing the bilateral relations between the two parties, also identified the major axes of cooperation between the EU and Algeria in the political, economic, social and cultural spheres. The focus on the economic objectives to establish a free trade zone between Algeria and the European Union in 2017 but prospects has been extended to the year 2020 through the implementation of the process of dismantling tariffs gradually between the two sides.

Key words: The Algerian European Partnership, Algerian economy, Euro–Mediterranean Partnership, Free Trade Zone

شكر وتقدير

الشكر الأول والخاص إلى الأستاذة المؤطرة: سلامة وفاء

كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى كافة الأساتذة الذين رافقونا في مشوارنا الدراسي لطور الماستر اقتصاد دولي 2016-2018، والى كل من ساهم في انجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.

الاهداء

إلى أمي، ثم أمي

ثم أبي

ثم عائلتي كل باسمه ...

فهرس المحتويات

العنـــوان	الصفحة
الملخص	
الشكر	
الاهداء	
فهرس المحتويات	أ-ب
فهرس الجداول	ج
مقدمة عامة	د-ح
الفصل الأول : الاقتصاد الجزائري 1962-2014	2-25
تمهيد	2
المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل مرحلة التخطيط	3
المطلب الأول: الفترة ما بين 1967-1979	3
المطلب الثاني: الفترة ما بين 1980-1989	8
المطلب الثالث: تقييم البرنامج التنموي للفترة 1967-1989	10
المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري في إطار اقتصاد السوق	12
المطلب الأول: برنامج التعديل الهيكلي	12
المطلب الثاني: أهداف برنامج التعديل الهيكلي	14
المطلب الثالث: تقييم برنامج التعديل الهيكلي	16

المبحث الثالث: برنامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر(2001-2014) 17

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004 17

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 19

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2010-2014 22

خلاصة الفصل 25

الفصل الثاني : الشراكة الأوروجزائرية 27-56

تمهيد 27

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الأوروبية في إيطار إتفاقية التعاون 1976 28

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية قبل 1976 28

المطلب الثاني: التعاون الأوروجزائري في ظل اتفاقية التعاون سنة 1976 29

المطلب الثالث: مضمون اتفاقية التعاون سنة 1976 30

المبحث الثاني: الشراكة الأوروجزائرية 33

المطلب الأول: أهداف الشراكة الأوروجزائرية 33

المطلب الثاني: دوافع الشراكة الأوروجزائرية 35

المطلب الثالث: محتوى اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية 38

المبحث الثالث: منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية 44

المطلب الأول: خصائص منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية 44

المطلب الثاني: مخطط التفكيك التعريفي في اتفاق الشراكة الأوروجزائرية 46

المطلب الثالث: الهيكل الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي 52

خلاصة الفصل 56

الفصل الثالث: انعكاسات منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري 59-84

تمهيد 59

المبحث الأول: انعكاسات الاتفاقية على القطاع الزراعي والصناعي، والعمالة 60

المطلب الأول: انعكاسات الاتفاقية على القطاع الزراعي 60

المطلب الثاني: انعكاسات الاتفاقية على القطاع الصناعي 62

المطلب الثالث: انعكاسات الاتفاقية على العمالة 64

المبحث الثاني: أثر الشراكة على إيرادات الميزانية العامة و الميزان التجاري 65

المطلب الأول: أثر التفكيك الجمركي على الإيرادات الجمركية 65

المطلب الثاني: أثر الشراكة على الميزان التجاري 68

المطلب الثالث: آثار منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية على الصادرات و الواردات 71

المبحث الثالث: السياسات المتبعة لإنجاح الشراكة 74

المطلب الأول: على المستوى الداخلي 74

المطلب الثاني: على المستوى الخارجي 76

المطلب الثالث: على المستوى الإقليمي 77

خلاصة الفصل 78

خاتمة عامة 80

قائمة المراجع 84-89

فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	استثمارات المخطط الرباعي الأول	5
02	تكاليف قطاع الإنتاج المادي	8
03	أهم المؤشرات الاقتصادية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004)	18
04	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي	21
05	التوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014	23
06	جدول أعمال التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الطرفين	49
07	المخطط الجديد للتفكيك الجمركي لمنتجات القائمة 2(المستوى الأول)	53
08	المخطط الجديد للتفكيك الجمركي لمنتجات القائمة 2 (المستوى الثاني)	54
09	المخطط الجديد للتفكيك الجمركي لمنتجات القائمة 3 (المستوى الأول)	54
10	المخطط الجديد للتفكيك الجمركي لمنتجات القائمة 3 (المستوى الثاني)	55
11	خسائر التعريفة الجمركية جراء التفكيك الجمركي للرسوم الجمركية المفروضة على واردات المنتجات المصنعة من الإتحاد الأوروبي	67
12	تطور الميزان التجاري بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2015)	69

مقدمة عامة:

شهد المجتمع الدولي في الآونة الأخيرة جملة من التغيرات الاقتصادية من خلال بروز نظام اقتصادي عالمي مبني على الحرية والانفتاح الاقتصادي على العالم برمته، إضافة إلى إنشاء المنظمة العالمية للتجارة. كما أصبحت العولمة من أهم مميزات هذا العصر بحيث تنامت وازدادت هذه الظاهرة وتعددت لتغزو بذلك مختلف الجوانب السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، والتي أدت إلى الرغبة المتزايدة للدول في خلق تكتل اقتصادي محض.

ولما أصبح تحقيق التنمية الشغل الشاغل لأي دولة وسعيها الدائم في تطوير وترقية اقتصادها على ضوء هذه المتغيرات، سعت بعض الدول إلى توطيد علاقاتها مع بعضها البعض وعمدت على إنشاء و تكوين تكتلات أو تجمعات إقليمية بغية تحقيق التكامل الاقتصادي، إذ تعد المصالح الاقتصادية للدول الأساس أو المحرك الرئيسي لسلوك المجتمعات البشرية والدافع للتقارب والاندماج.

ولعل من أبرز الأمثلة الرائدة والناجحة في تحقيق تكامل اقتصادي شامل وفعلي نجد الاتحاد الأوروبي، هذا الأخير الذي يطمح في جعل منطقة البحر الأبيض المتوسط منطقة يسودها الأمن والاستقرار .

وفي ذات الخصوص تم التعاقد و الاتفاق بين طرفين أحدهما ينتمي إلى عالم متقدم وثاني ينتمي إلى عالم نامي تحت لواء ما يعرف باتفاقيات التعاون، لا سيما تلك القائمة بين الاتحاد الأوروبي وباقي الدول المتوسطية. هذه الأخيرة التي أبرمت مع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات تعاون منفردة (أي كل دولة على حدى) ، بحيث كانت مبنية أساسا على مبدأ جد هام في العلاقات الدولية والمتمثل في مبدأ المصالح المشتركة والمتبادلة بين الدول.

كانت اتفاقية التعاون منصبة على المجال التجاري فقط، ومع تزايد حاجات الدول الملحة لتحقيق التنمية المستدامة وبروز المتغيرات البيئية الجديدة دعت الضرورة إلى التوسيع من نطاق هذا الاتفاق ليشمل مختلف الجوانب السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الثقافية والإنسانية، في إطار فكرة أو مفهوم جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية تجسد في اتفاقيات الشراكة، فمن صلب التعاون ولدت الشراكة.

ويعتبر إعلان برشلونة المنعقد في 27 و 28 نوفمبر 1995 المنعرج الحاسم والأساس الذي تستند عليه الشراكة الأورومتوسطية بصفة عامة والتي وقعت عليها معظم الدول المتوسطية، أما بالنسبة للجزائر فلم توقع

على هذه الاتفاقية إلا سنة 2002 بفالنسيا، والتي كان من أبرز أهدافها إقامة منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي من جهة وكل دولة متوسطية بمفردها من جهة ثانية.

إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما هي تداعيات منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية على الإقتصاد الجزائري في ظل التباين الواضح في المستوى الإقتصادي بين الطرفين الجزائري و الأوروبي؟

وتتفرع من هذه الإشكالية الرئيسية، التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما الدافع من إنشاء منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي؟
2. هل إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الاتحاد الأوروبي والجزائر يخدم مصلحة الاقتصاد الجزائري؟
3. ما هي انعكاسات منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية على الاقتصاد الوطني؟
4. ما الوسائل الكفيلة بإنجاح منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية و التخفيف من سلبياتها؟

فرضيات البحث:

ننطلق من الفرضيات التالية:

1. يعد أهم دافع من وراء إقامة منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية هو تحفيز وتشجيع الاقتصاد الوطني وتحقيق الاندماج في الاقتصاد العالمي.
2. لمنطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية أهمية كبيرة للنهوض بالاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية الشاملة في ظل الاستفادة من برامج التمويل المقررة في اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية الجزائرية.
3. ينتج عن منطقة التجارة الحرة عدة مزايا للاقتصاد الجزائري مع وجود قلة من السلبيات التي تفرضها هذه المنطقة في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

أما عن أسباب اختيار الموضوع، ففضلا على اختيارنا الذي كان حسب تخصص دراستنا الاقتصاد الدولي هناك جملة من الأسباب يمكن إدراجها فيما يلي:

- أهمية اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كوسيلة لدمج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي.

- دراسة مدى تلاءم أهداف ومضمون اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية مع الأوضاع والظروف التي تعيشها الجزائر.

- تقييم اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية خاصة في ظل إنشاء منطقة التبادل الحر.

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث من خلال الدور الذي تلعبه اتفاقية الشراكة المبرمة بين كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي في دمج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي، لا سيما في ظل إقامة منطقة التبادل الحر بينهما والتي من شأنها أن تسمح للمنتجات الجزائرية أن تكون محل المنافسة الأوروبية والدولية بشكل عام.

قدم و حداثة الموضوع :

موضوعنا قديم حديث، فقد تم تناول انعكاسات الشراكة على الدول المتوسطية عامة بشكل نظري. وبعد التطبيق الفعلي للمشروع وانتهاء الفترة الانتقالية كان لا بد من تحليل الآثار الفعلية لمنطقة التجارة الحرة على الاقتصاد الجزائري وهو وجه الحداثة في موضوعنا.

أهداف البحث :

يحاول هذا البحث الوصول إلى الأهداف التالية:

1. محاولة تسليط الضوء على البعد النظري والتاريخي لاتفاقية الشراكة الأوروجزائرية قبل وبعد الاستقلال وفي ظل اتفاق التعاون كأول إجراء لتعامل المجموعة الاقتصادية الأوروبية مع الدول المتوسطية إلى غاية انتهاج خيار الشراكة كنسق جديد في العلاقات الاقتصادية الدولية.
2. التغلغل في محتوى هذه الاتفاقية وكذا تقييم الشراكة المبرمة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي خاصة في ظل إنشاء منطقة التبادل الحر بين الطرفين والهادفة إلى إلغاء الحواجز الجمركية .

3. تقييم الشراكة مع الاتحاد الأوروبي من خلال ذكر انعكاساتها على الاقتصاد الجزائري و تسليط الضوء على العوائق التي يواجهها الاقتصاد الوطني والتي تقف كحاجز أمام الاستغلال الأمثل للشراكة الأوروجزائرية وطرح الوسائل البديلة لتحقيق الاستغلال الأمثل.

منهج البحث :

إن طبيعة الموضوع تقتضي علينا التعامل بالمناهج التالية :

-المنهج الوصفي التحليلي: لأن دراسة الموضوع دراسة نظرية لذلك اعتمدنا على هذا المنهج للإلمام بالموضوع والإحاطة به وتحليله واستخلاص نتائجه وملاحظاته.

-المنهج التاريخي: من خلال التطرق للتطور التاريخي للعلاقات جزائرية مع الاتحاد الأوروبي (المجموعة الاقتصادية الأوروبية سابقا) في مرحلة الاستعمار الفرنسي وبعد نيل الجزائر لاستقلالها، ثم لمسار العلاقات في ظل اتفاق التعاون المبرم سنة 1976 وصولا إلى التوقيع على اتفاقية الشراكة.

وقد تم انجاز هذه الدراسة اعتمادا على مجموعة من المراجع باللغة العربية المتمثلة في الكتب والمجلات والدوريات، رسائل ماجستير ودكتوراه، ملتقيات ودراسات علمية، بالإضافة إلى مواقع الأنترنت.

تقسيم البحث:

كي يحقق هذا البحث الأهداف المرجوة منه، ويجيب على إشكالية البحث والأسئلة المتفرعة عنه، فقد تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول كما يلي:

-الفصل الأول: نستعرض فيه نبذة مختصرة عن مسار الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و مدى تطورها منذ الاستقلال، مرورا بمرحلة انتقال الاقتصاد الوطني من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، وصولا إلى الإصلاحات الاقتصادية القائمة في الألفية الثالثة.

-الفصل الثاني: يهتم بدراسة اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية كآلية لإصلاح المنظومة الاقتصادية في الجزائر والذي من خلاله سنتطرق إلى واقع العلاقات التي تجمع كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر سواء كان ذلك قبل أو بعد الاستقلال وكذا حال العلاقات بين الطرفين في إطار اتفاق التعاون المبرم سنة 1976 الذي انصب اهتمامه على التعاون في المجال التجاري، ليتم تطوير هذه العلاقات وتوسيع نطاق اهتمام الاتحاد الأوروبي بمختلف المجالات تحت مفهوم جديد في العلاقات الدولية والذي يتجسد في اتفاقيات الشراكة التي رسم ملامحها إعلان برشلونة سنة 1995، وهذا من خلال التطرق إلى ما نصت عليه هذه الاتفاقية في

المجال السياسي والأمني، الاجتماعي، الثقافي، الإنساني، وكذا التعاون في المجال الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى ذلك سنتناول ما نصت عليه اتفاقية الشراكة بخصوص منطقة التبادل الحر التي كان من المزمع إنشاؤها في مطلع 2017، ومراحل التفكيك الجمركي بشكل تدريجي.

-الفصل الثالث من البحث سيهتم بدراسة وتحليل مختلف الآثار والانعكاسات الناجمة عن منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري وأهم الإجراءات الواجب على الحكومة اتخاذها لإنجاح هذه الشراكة.

صعوبات البحث:

- تتمثل أهم الصعوبات التي واجهتنا في هذا الموضوع في قلة المراجع خاصة الكتب باللغة العربية المتعلقة بموضوع الشراكة الأورومتوسطية والجزائرية.

- الاختلاف في الإحصائيات من مصدر لآخر، الأمر الذي شكل صعوبة كبيرة في التدقيق في مدى صحة ومصداقية هذه المصادر.

الـفصل الأول

تمهيد:

مر الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال وحتى وصوله إلى الوضع الحالي بعدة إصلاحات اقتصادية نتجت عنها عدة تغييرات وتطورات بدأت من انتهاج الجزائر للنظام الاشتراكي الذي اعتمد على التخطيط المركزي كوسيلة للتخطيط الاقتصادي، لينتقل فيما بعد ويتحول إلى اقتصاد السوق الذي جاء من أجل القيام بإصلاحات اقتصادية مختلفة والتي فشل الاقتصاد الموجه في القيام بها سابقا، وكان ذلك باتّخاذ سياسة تصحيحية تعمل على تحرير الاقتصاد من قبضة البيروقراطية والتخلي عن دعم الدولة للاقتصاد والاهتمام بجذب الاستثمار، وصولا إلى الألفية الثالثة التي خصصت فيها الجزائر عناية مالية مستفيضة بمبالغ مالية في برامج اقتصادية وصفت بأنها الأوفر مقارنة بمثيلاتها من البرامج في عقود زمنية سابقة، تفسرها البحبوحة المالية الناتجة عن ارتفاع أسعار البترول في أسواق النفط العالمية. هذا كله بحثا عن تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستديمة ودعما لسياسة الإصلاح الاقتصادي المنشودة.

وبهدف التعرف على مختلف مراحل تطور الاقتصاد الجزائري تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول : يتناول الاقتصاد الجزائري في ظل مرحلة التخطيط .

المبحث الثاني: الاقتصاد الجزائري في مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق.

المبحث الثالث: الاقتصاد الجزائري في مرحة الاعتماد على برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المبحث الأول: الاقتصاد الجزائري في ظل مرحلة التخطيط

نظرا لحداثة استقلال الجزائر و هشاشة بنية الاقتصاد الوطني وعدم قدرة الدولة على التحكم في القوى الاقتصادية الوطنية، فقد كان من اللازم سنة 1967 التي تعتبر سنة بداية جديدة في تنظيم الاقتصاد، تبني الجزائر لنظام التخطيط كوسيلة لتحقيق التنمية وهذا من خلال ثلاث مخططات تنموية في إطار ما يسمى بالتخطيط المركزي. ورغم هذه المخططات المنفذة من (1979/1967)، فإن هذه الفترة قد عرفت عدة إختلالات مست عدة جوانب أدت بالأداء الاقتصادي والتحولات في البنية الاجتماعية إلى الانخفاض، وهذا استدعى وضع مخططين تنمويين في إطار ما يسمى بالتنمية اللامركزية في فترة الثمانينات.

المطلب الأول: الفترة ما بين 1967-1979

شهدت الجزائر أول محاولة جادة في التخطيط الاقتصادي مع أواخر 1966، حيث كان تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي محدودا لانعدام الاستقرار السياسي، فاعتبرت هذه المحاولة كمبادرة لوضع القاعدة الصناعية الأساسية في التنمية.

وقد عرفت هذه الفترة تنفيذ ثلاث مخططات تنموية: المخطط الثلاثي، المخطط الرباعي الأول و المخطط الرباعي الثاني.

1 – المخطط الثلاثي 1967 / 1969:

يعتبر المخطط الثلاثي أول محاولة للتخطيط الجزائري، وكانت مهمته الأساسية هي إعداد المقدمة الضرورية للخطة الرباعية الأولى، أي أنها كانت محاولة تحديد بعض الاتجاهات في إطار إستراتيجية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في السنوات التالية (1970 -1973). وكانت أهداف هذا التخطيط إقامة قاعدة لنهضة اقتصادية واجتماعية وثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين على أفضل وجه.[1]

[1] مراد علة، ياسين بوعبدين، **واقع الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر قراءة تحليلية للفترة 1962-2014**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، 23-24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، الجزائر، ص 4.

كما هدف هذا البرنامج إلى محاولة تنشيط القطاعات الاقتصادية وتفعيلها وقد كان تجسيد هذا المخطط بنسبة 82% من خلال مساهمة الصناعة بنسبة 44%.

ولقد وزعت الاستثمارات بين ثلاثة مجموعات متجانسة وهي: [1]

- الاستثمارات الإنتاجية المباشرة (كالمنتجات الزراعية والصناعية): 6.79 مليار دج موزعة على الزراعة بـ 1.88 مليار دج، والصناعة 4.91 مليار دج.

- الاستثمارات الشبه الإنتاجية (كالتجارة والمواصلات ... الخ): 0.36 مليار دج

- الاستثمارات غير الإنتاجية المباشرة (كالمدارس مثلا): 2.01 مليار دج موزعة على التقنية التحتية الإقتصادية 0.28 مليار دج، البنية التحتية الاجتماعية 1.73 مليار دج.

وكانت تهدف الدولة من وراء هذا الاتجاه الى تطوير جهازها الانتاجي الذي كان يعاني من الضعف والتبعية الاقتصادية، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية والاستقلال الاقتصادي.

2 – المخطط الرباعي الأول (1970 /1973) :

وهو ثاني مخطط تنموي في عهد الجزائر المستقلة وركز على هدفين أساسين هما:

- تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي.

- جعل التصنيع في المرتبة الأولى من عوامل التنمية الاقتصادية.

إضافة إلى هذين الهدفين اهتم هذا المخطط بتنمية الريف بهدف التوازن بين المناطق الريفية والمدن.

والملاحظ أن حجم الاستثمارات المسجلة خلال هذا المخطط تظهر مرتفعة وموزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وعلى مختلف المناطق الجغرافية من التراب الوطني بهدف الوصول إلى مستوى عالي من التقدم الاقتصادي.

إن حجم الاستثمارات في هذا المخطط قد ارتفعت عما كانت عليه في المخطط الثلاثي، و يظهر ذلك بوضوح من خلال البرامج الاستثمارية المحددة التي ترتفع تكاليفها الى 68.56 مليار دج، والسبب في

[1] مسعود درواسي، **السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي :حالة الجزائر:1990-2004**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص342.

ذلك هو أن الدولة قررت إنشاء صناعات جديدة تخص المحروقات، الفروع الميكانيكية، وذلك لتقوية الصناعة الثقيلة التي انتهجتها الجزائر التي توفر شروط التكامل الاقتصادي الداخلي بين القطاعات المختلفة وفروعها.

جدول رقم (01): استثمارات المخطط الرباعي الأول

الوحدة: مليار دج

البيان / القطاعات	تكاليف برامج الاعتماد المالي	الترخيص المالي	الاستثمارات الفعلية
1) القطاع المنتج:	46.84	17.34	25.79
- الصناعة	37.35	12.40	21.44
- الزراعة	9.49	4.94	4.35
2) القطاع شبه المنتج:	4.43	1.87	2.60
ـ التجارة والنقل والمواصلات السلكية.	4.43	1.87	2.60
3) القطاع غير المنتج:	17.29	8.54	7.92
ـ البنية التحتية الاقتصادية	2.05	1.14	1.21
ـ البنية التحتية الاجتماعية	15.24	7.40	6.71
مجموع الاستثمارات	28.56	27.75	36.31

المصدر: بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية وتنظيم مسارها في الجزائر، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص198.

من خلال الجدول السابق يتضح بأن هذا المخطط أطول من المخطط الثلاثي 1967-1969 الذي كان مخططا قصير الأجل، بينما يعد المخطط الرباعي الأول 1970-1973 مخططا متوسط الأجل، ومن جهة أخرى يتضح بأن حجم الاستثمارات في هذا الأخير أعلى بكثير من مثيلتها في المخطط السابق إذ تزيد عنه بأكثر من ثلاث مرات.

وقد خص المخطط الرباعي الأول القطاع الصناعي بالأولوية. وتشكل تكاليف برامجه الاستثمارية أكثر من 54% من مجموع تكاليف البرامج المعتمدة، وكانت هذه النسبة أعلى في المخطط الثلاثي حيث بلغت 71.5%.

3- المخطط الرباعي الثاني 1974/ 1977:

وهو ثالث مخطط أعدته السلطة الجزائرية منذ الاستقلال والذي يهدف إلى توسيع القطاع العام وتدعيم المنجزات المحققة خلال المخططين السابقين وتحسين الظروف المعيشية والقضاء على البطالة بالاهتمام بالاستثمارات الأجنبية، بلغت نسبة انجاز هذا المخطط 80%. [1]

ويعتبر كمخطط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضوء الأفاق طويلة المدى والعبر المستخلصة من تنفيذ المخطط الرباعي الأول، تحليل المعطيات الجديدة للبيئة الدولية ، وقد خصص لهذا المخطط مبلغ 110 مليار دج برامج الاستثمارات العمومية، وهو ما يعادل 12 مرة الحجم الاستثماري التقديري للمخطط الثلاثي و4 مرات للمخطط الرباعي الأول. وتتلخص أهم اتجاهات وأهداف المخطط الرباعي الثاني فيما يلي:[2]

- **تدعيم التغيرات الاجتماعية** : ويقصد بهذا تجنيد نشاط العمل من أجل انجاز عمل التنمية في المخطط الرباعي الثاني، وهذه التغيرات ضرورية جدا للتمكين من السيطرة على أهم وسائل الإنتاج في الاقتصاد الوطني وهو ما يكفل تطبيق التخطيط بمفهومه الاشتراكي .

---

[1] صباح قروي وآخرون، **دراسة تقييمية لمسار البرامج التنموية المطبقة على الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، 24/23 نوفمبر2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، ص 4.

[2] مسعود درواسي، مرجع سبق ذكره، ص343.

- **تطوير القاعدة المادية** : فقد اهتم هذا المخطط بتحسين الشروط المادية للمواطنين، فقرر ضمن أهدافه: الطب المجاني، توسيع هياكل التعليم و التكوين، تنشيط سياسة التعريب.

ومن أهم توجهاته الأخرى :

- إعطاء أولوية للتنمية الزراعية في إطار هياكل الثورة الزراعية باستصلاح أراضي و تغيير شروط الإنتاج و الاستغلال الزراعي.
- توسيع القاعدة الصناعية بإعطاء اهتمام جديد لاستغلال الموارد الطبيعية و تحويلها صناعيا، وخلق الصناعات المحققة للتكامل بين القطاعات الاقتصادية المختلفة .

حيث أن الاستثمار في الزراعة و الصناعة يهدف إلى تنمية وسائل الإنتاج، وتنمية القاعدة المادية لتطوير المجتمع، وهو شرط أساسي لنقل ملكية وسائل الإنتاج إلى المجتمع.

- **اللامركزية لتحقيق التوازن الجهوي** : اهتم المخطط الرباعي الثاني ضمن اتجاهاته العامة باللامركزية ، واعتبارها السياسة الناجعة لتحقيق هدف التنمية في المناطق الفقيرة أو المتخلفة و الارتقاء بها بمعدلات نمو سريعة إلى مستوى تطور المناطق الأخرى الأكثر تطورا في المجتمع، والطريقة التي اعتمدتها سياسة هذا المخطط في تطبيق اللامركزية هي أسلوب المخططات الإنمائية.

وبالفعل توجد علاقة مباشرة بين اللامركزية و التنمية المحلية لأنها السياسة التي يمكن أن تعكس بصدق وواقعية أكثر مشكلات التخلف المحلي في كل بلدية أو ولاية، وهي السياسة اللامركزية التي تعبر عن العلاقة بين الحاجات المحلية المطلوبة من طرف السكان و قرارات السياسات المطبقة، ويكون تطبيق اللامركزية كلما كانت العلاقة قوية بينهما ، وكلما تجاوبت هذه القرارات مع الحاجات المعبر عنها في شكل مطالب أو اقتراحات .

-**التعاون بين دول العالم الثالث** : على الصعيد الدولي يجب على الدولة الجزائرية تقوية التعاون و التشاور بين بلدان العالم الثالث من أجل بناء إستراتيجية مشتركة للتعاون متعدد الأطراف و معالجة مشكلة التبادل الغير متكافئ .

ويعتبر المخطط الرباعي الثاني مخططا ضخما حيث تقدر مجموع الاستثمارات التقديرية له بـ 110.22 مليار معبرة عن زيادة نسبية تقدر بأكثر من 297 % عن المخطط الرباعي الأول، وقد اهتم هذا المخطط اهتماما كبيرا بالصناعة باعتبارها المحرك الأساسي للتنمية الشاملة في المجتمع، وبالأخص فروع إنتاج

وسائل الإنتاج حيث أن التوزيع المالي المعتمد للمخطط كان مركزا أكثر على تنمية قطاع الإنتاج المادي كما يبينه الجدول التالي :

جدول رقم (02) : تكاليف قطاع الإنتاج المادي

الوحدة: مليار دج

البيان / القطاعات	تكاليف البرامج الجديدة	تكاليف البرامج القديمة
الصناعة	14.12	31.60
الصناعة و مؤسسات الإنجاز	65.35	172.75
التوزيع	13.84	23.65
البنية التحتية الإقتصادية	04.08	08.20
البنية التحتية الإجتماعية	29.08	75.10
مجموع الإستثمارات	126.47	311.30

المصدر: بهلول محمد بلقاسم حسن، **سياسة تخطيط التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر**، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ،1999، ص 299.

المطلب الثـاني: الفترة ما بين (1980-1989)

شرعت الجزائر في هذه المرحلة سياسة تنموية شاملة حاولت فيها تنمية جميع القطاعات وتحقيق نمو متوازن في مختلف القطاعات، وتجسدت هذه السياسة في المخططات التالية:

1- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

إن المحاور الكبرى للمخطط الخماسي الأول ترسم سبل السياسة الاقتصادية والاجتماعية التي تكفل تنظيم استخدام المناهج والوسائل والبرامج في المدى المتوسط والبعيد في إطار توجيهات الميثاق الوطني بهدف:[1]

[1] التقرير العام للمخطط الخماسي الأول، وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، ص ص 1-5.

✓ تغطية كافة الاحتياجات في آفاق 1990 بفضل التنمية المستمرة.

✓ توسيع وتنويع الانتاج الوطني وتكييفه مع تطور الاحتياجات العامة وهذا لإقامة وتنمية نشاطات اقتصادية متكاملة.

✓ بناء سوق وطنية داخلية نشطة وقادرة على تعزيز الاستغلال الاقتصادي بصورة دائمة بهدف القضاء على التوترات الناشئة عن المرحلة السابقة.

✓ التقليل من القيود الاقتصادية التي تعرقل حيوية التطور الاقتصادي، ومنه لا يمكن للاستقلال الاقتصادي أن يتقوى إلا بشرط التحكم في التجهيزات المستوردة بأسعار مرتفعة بالنسبة للاقتصاد وجعلها ملائمة لتطوير الطلب الداخلي وتنويعه.

أما بالنسبة لتوزيع الاستثمارات فنرى بأن المخطط الخماسي الأول قد تضمن برنامجين من الاستثمارات، الأول يتعلق بمجمل الباقي تنفيذه في الفترة السابقة والمقدرة بـ 196.9 مليار دج، أما البرنامج الثاني فهو برنامج جديد تضمن استثمارات مخصصة للفترة 1980-1984 وقد قدرت الاستثمارات الجديدة بـ363.6 مليار دج.

2-المخطط الخماسي الثاني(1985-1989):

تميز هذا المخطط بشمولية مشاريعه لكل قطاعات النشاط الاقتصادي فبلغت الاستثمارات المتوقعة لهذه الفترة 550 مليار دج، أي بزيادة قدرها 37.5% لما كانت عليه في الخطة الخماسية الأولى.

شكل المخطط الخماسي الثاني مرحلة هامة في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ولقد كانت هذه الخطة تهدف إلى تطوير الصناعة الصغيرة والمتوسطة مع تنظيم مشاركة فعالة للقطاع الخاص في تنميتها، دعم وتوسيع الإنتاج من أجل تلبية حاجيات السكان والتحكم في التوازنات الخارجية.

غير أن تطبيق هذه الخطة عرف صعوبات كبيرة نتيجة استفحال الأزمة الاقتصادية العالمية، وانخفاض أسعار البترول، إضافة إلى انخفاض قيمة الدولار باعتباره العملة الرئيسية في المعاملات التجارية مع الخارج مما انعكس على مختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية رغم الإصلاحات الاقتصادية لسنة 1988 من أجل إعادة المؤسسة الجزائرية إلى وضعها الطبيعي بخلق الثروات.

وتراجع معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 7.52% سنة 1985 إلى -0.6% سنة 1986 و -1.4% سنة 1987 ثم -2.9% سنة 1988 متأثرا بالانخفاض الكبير للواردات.[1]

المطلب الثالث: تقييم البرنامج التنموي للفترة 1967-1989

عرف الاقتصاد الجزائري وضعا غير متكافئ منذ الاستقلال إلى غاية أزمة المحروقات التي شهدها سنة 1986، ومع سقوط المعسكر الاشتراكي مع نهاية الثمانينات من القرن الماضي، وظهور موجة التحول نحو اقتصاد السوق، تجلت هشاشة الاقتصاد الجزائري المبني بالأساس على موارد البترول في مجموعة من الأسباب والعوامل أهمها:[2]

- ✓ الاعتماد على الصناعات المصنعة منذ السبعينات كأحد أشكال النموذج التنموي في ظل النظام الاشتراكي، فاعتمدت الجزائر على الصناعة وأهملت الزراعة و التخطيط وأهملت قواعد التسيير الاقتصادي الرشيد.
- ✓ عجز التنمية عن بلوغ أهدافها يعود إلى ضعف التخطيط أو تراجعه بسبب الحجم الكبير للشركات الوطنية الصناعية على الخصوص ذات النزعة المركزية والبيروقراطية وجمعها بين وظائف متعددة.
- ✓ غياب نموذج التنمية في مرحلة الثمانينات، رغم محاولة السلطات الجزائرية محاكاة النمط الرأسمالي في بعض مبادئه، فتوقفت عجلة التنمية بانخفاض الاستثمارات بسبب انخفاض حاد في موارد الدولة التي تعتمد على عائدات المحروقات نتيجة تراجع أسعار النفط وتقلص سوق المديونية الخارجية.
- ✓ مما زاد من تأزم الوضع بالإضافة إلى تراجع أسعار النفط ارتفاع حجم الواردات من السلع والخدمات الضرورية كالموارد الغذائية والترفيهية في إطار سياسة "من أجل حياة أفضل" وهو ما أدى بالضرورة إلى ما يسمى بالتضخم المستورد وعجز في ميزان المدفوعات وارتفاع حجم

---

[1] وفاء سلامة، **واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015-2016، ص ص 160-161.

[2] عبد القادر بريش ، لقمان معزوز ، **أبعاد تطبيق البرامج التنموية على الاقتصاد الجزائري فرص وتحديات**، الملتقى الدولي حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من التنمية، 04-05 مارس 2014، جامعة بشار،الجزائر، ص 4.

المديونية الخارجية ونسبة خدمات الدين الخارجي محدثة بذلك استنزاف جزء كبير من إيرادات صادراتها.

- ✓ سياسة التمويل: اعتمدت الجزائر في تمويل الاستثمارات المخططة وفقا لنمط التسيير المركزي على القطاع المصرفي حيث لم تكن وظيفة هذا القطاع سوى خدمة الخزينة، الأمر الذي أدى إلى نمو غير متوازي بين الكتلة النقدية والنمو الاقتصادي فقد كانت تلجأ الحكومة لمواجهة العجز المستمر في الخزينة إلى طلب تسبقات وإعتمادات من البنك المركزي دون قيد أو شرط.
- ✓ شكلت سياسة الأجور المنخفضة منذ عام 1962 تحد صعب في منتصف السبعينات ودفعت إلى ظهور الرشوة، الفساد الإداري وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج.

مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تفاقمت أزمة المديونية الخارجية للجزائر حيث عرف ميزان المدفوعات اختلالا كبيرا لاسيما في مجال حصيلة النقد الأجنبي التي تمثل المصدر الرئيسي للعملات الأجنبية وذلك نتيجة لاعتمادها على منتوج واحد والمتمثل في قطاع المحروقات الذي يمثل حوالي 95% من إجمالي صادراتها، ومادامت سوق البترول تمتاز بعدم الاستقرار فالتدهور المفاجئ لسعر البترول أدى إلى ظهور الأزمة الحادة التي أحدثت عجزا مزدوجا في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، والذي نتج عنه تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المداخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي الذي يظل خاضعا لهيمنة السوق العالمية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة وتدهور الخدمات للدولة وتفاقم عجز المدفوعات، ولقد بين هذا أن المشكل ليس ظرفي بل هيكلي نتيجة لعدم تمكن الاقتصاد من التصحيح والتعديل للوضع المترتب عن تدهور سعر البترول ومن هنا تم اللجوء إلى المؤسسات المالية لمحاولة تصحيح الأوضاع .

المبحث الثاني: تطور الاقتصاد الجزائري في إطار اقتصاد السوق

كل الصعوبات التي واجهت سيرورة الاقتصاد الجزائري دفعت بالدولة إلى وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى إعادة توجيه الاقتصاد الوطني لقوى السوق وسياسات الانفتاح، خاصة بعد مرور عقدين من الاقتصاد الإداري المخطط أين ظهرت الأزمة النفطية 1986 والتي كشفت عن الحاجة إلى إصلاحات عميقة وفورية في النظام الاقتصادي الجزائري وطريقة عمله، الأمر الذي أدى إلى الإصلاح الهيكلي الذي أصبح ساري المفعول عام 1989، والذي تلته دفعات متتالية من الإصلاحات الاقتصادية لدعم انتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد إداري إلى اقتصاد مسير بقواعد السوق.

المطلب الأول: برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)

لجأت الجزائر عندما اشتدت أزمتها الاقتصادية واعتمدت طرق جديدة للتمويل وفشلت الطرق المستعملة لتخفيف عبء المديونية، إلى صندوق النقد الدولي وأبرمت معه اتفاقية الامتثال " Stand-by" في شهر أفريل 1994، على شكل برنامج للتسوية الهيكلية يتم تنفيذه من خلال برنامج للاستقرار الاقتصادي يدوم سنة واحدة ويكون متبوعا ببرنامج التعديل الهيكلي يدوم ثلاث سنوات.[1]

- **برنامج الاستقرار الاقتصادي (أفريل 94 . مارس 95 (STAND BY)) :**

لجأت السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي بطلب لإعادة جدولة ديونها، وهذه العملية أعطت الضوء الأخضر للجزائر لإبرام اتفاقيات عديدة، وكانت مدة الاتفاق سنة، وتتمحور أهداف برنامج الاستقرار الاقتصادي في إطار مخطط متوسط المدى يهدف إلى استرجاع النمو الاقتصادي و توزيعه بطريقة مثلى، لمحاربة البطالة عن طريق اختيار القطاعات ذات الأولوية، خاصة السكن، الصناعات الصغيرة و المتوسطة، التحكم في التضخم ، تحسين فعالية الشبكة الاجتماعية .

[1] علي بلعزوز ،عاشور كتوش ، **واقع المنظومة المصرفية ومنهج الإصلاح**، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر، ص498.

دوافع برنامج الاستقرار الاقتصادي: إن من بين الدوافع التي جعلت الجزائر تعقد إتفاق التثبيت مايلي: [1]

-انخفاض إيرادات المحروقات من 11 مليار دولار سنة 1992 إلى 8.2 مليار دولار سنة 1994.

- عبء المديونية وخدماتها بحيث بلغت المديونية 26.4 مليار دولار سنة 1993 في حين سددت ما قيمته 3.28 مليار دولار للفترة (1991-1993)، وهذا معناه قيمة التسديد أكبر من قيمة الدين.

- بلغ العجز في الخزينة العمومية 9.2 % من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 1993 مؤديا إلى تراجع معدل النمو بنسبة (-2.2)، أي هناك ركود اقتصادي.

- بلغ إحتياط الصرف 1.5 مليار دولار في نهاية 1993 ثم 1 مليار دولار في بداية 1994 وهذا يضعف من قدرة البنك المركزي في مواجهة أعباء الالتزامات الخارجية.

- انخفاض الواردات إلى 8 مليار دولار في سنة 1993، وهذا ما انعكس بالسلب على تموين الجهاز الإنتاجي وبالتالي انخفاض الإنتاج في هذه السنة بنسبة 2.5%.

- وصل معدل البطالة إلى حدود 25 % مع تزايد معدل النمو السكاني ب 2.4 % سنويا مما ولد ضعفا في السكن والتعليم وغيرها.

- انخفاض مردودية القطاع الفلاحي إلى 4 % عام 1993 بسبب الجفاف الذي تعرضت له مختلف جهات الوطن.

وتجلت المحاور الأساسية لبرنامج الاستقرار الاقتصادي والتعديل الهيكلي من خلال :[2]

- ✓ محاولة تقليص العجز الميزاني.
- ✓ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.
- ✓ رفع الدعم على أسعار المواد ذات الاستهلاك الواسع.
- ✓ رفع سعر الفائدة ومعدلات إعادة الخصم.
- ✓ دعم اقتصاد السوق وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

---

[1] ياسين بوضياف، **انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري**، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص 186.

[2] مدني بن شهرة، **الاصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل(التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2009، ص42.

بصفة عامة فإن برنامج الاستقرار الاقتصادي الذي نفذ تحت الإشراف التقني والمالي للمؤسسات الدولية يسعى إلى تهيئة الظروف لمباشرة سلسلة أخرى من الإصلاحات الهيكلية المرتبطة بطريقة أداء وفعالية الجهاز الإنتاجي وكذلك استمرار المؤسسات المالية الدولية على دعم برنامج التعديل الهيكلي ماليا وتقنيا بصورة تسمح للدولة المعنية من الاستفادة من المساعدة التقنية وكذلك تسهيلات السحب على موارد الصندوق والبنك من خلال اتفاق التسهيل الموسع.

المطلب الثاني: أهداف برنامج التعديل الهيكلي

كان يهدف برنامج التعديل الهيكلي المفروض من طرف صندوق النقد الدولي أساسا إلى تخفيض العجز الميزاني وكذلك إعادة التوازن الاقتصادي الكلي، بالإضافة إلى تحقيق أهداف على المديين القصير والطويل كما يلي :[1]

- **أهداف قصيرة المدى:**

تمثلت في تخفيض الطلب الكلي عن طريق تخفيض النفقات العمومية والإصلاحات الجبائية التي تمت بتخفيض الطلب عن طريق إعادة النظر في سياسة القروض وهذا برفع نسبة الفائدة حتى تكون جذابة لتشجيع الإدخار الفردي والجماعي وفي الأخير التقليص من الكتلة النقدية.

- **أهداف طويلة الأجل:**

تمثلت في تطوير الصادرات خارج المحروقات، وكذلك رفع القيود على القطاع الخاص وأخيرا تأسيس حقيقة الأسعار بمعنى إخضاع المنتجات إلى أسعارها الحقيقية، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار الخاص ومحاولة جلب رؤوس الأموال الخارجية في المناطق الحرة الذي يعتبر أساس برنامج التعديل لصندوق النقد الدولي الذي كان يهدف إلى إخضاع اقتصاديات دول الجنوب إلى الآليات الاقتصادية الطبيعية من أجل تعميق اندماجها في التقسيم العالمي للشغل.

[1] ياسمينة زرنوح ، **إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر(دراسة تقييمية)**، رسالة ماجيستر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص174.

ولتجسيد تلك الأهداف أخذت الجزائر على عاتقها بعض الإصلاحات خلال مرحلة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كانت أهمها:[1]

- ✓ إعادة التوازن النسبي للأسعار من خلال تخفيض قيمة الدينار.
- ✓ فحص جميع النفقات العامة بالتعاون مع البنك العالمي بداية من سنة 1996، كما أن تقليص النفقات جعل العجز الكلي للخزينة ينتقل من 8.7% من الناتج الداخلي الخام لسنة 1993 إلى 2.4% سنة 1997.
- ✓ إنشاء الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة وإلغاء تعويضات التسريح.
- ✓ التطهير الكلي للاقتصاد من خلال نظام جديد.
- ✓ الحد من تمويل المؤسسات العمومية من الخزينة العامة وحث هذه المؤسسات على رفع رأسمالها من الموارد لدى البنوك وإصلاح القطاع البنكي وذلك بإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة لتستجيب بشكل أفضل للإحتياطات الخاصة لبعض القطاعات.
- ✓ تحرير الأسعار حيث بدأت الجزائر في تحرير معظم الأسعار ومنها الأسعار الفلاحية الوسيطية ومواد البناء...الخ.
- ✓ تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أفريل وسبتمبر 1994 بنسبة 50% وإنشاء مكاتب للصرف ووضع سياسة من شأنها ضمان المنافسة الخارجية وإنشاء نظام جديد للحصص بين بنك الجزائر والبنوك التجارية.
- ✓ تنمية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية وتشجيع الاستثمار الخاص من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 وذلك بالسماح بالمشاركة الأجنبية في البنوك التجارية مع الترخيص ببيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49%.
- ✓ إعادة النظر في تسيير القطاع من خلال تطهير النزاعات الفلاحية وتسويتها وإصدار قانون التوجيه العقاري والمحافظة على الأراضي الرعوية وتشجيع تنميتها.
- ✓ العمل على التنمية الدائمة وذلك عن طريق تثمين الموارد والحفاظ على الأوساط الطبيعية لأن الجزائر مناخها جاف وشبه جاف وعليها إختيار ما يناسب هذه البيئة.

[1] مدني بن شهرة، **سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 18، فبراير 2005، ص 11.

✓ إصلاح قطاع السكن حيث وضعت الجزائر إستراتيجية وطنية للسكن خصوصا في مجالات التعمير والعقار والتمويل سنة 1996.

المطلب الثالث: تقييم برنامج التعديل الهيكلي

لقد نتج عن هذا البرنامج نتائج إيجابية وأخرى سلبية يمكن تلخيصها كما يلي:[1]

➢ النتائج الإيجابية:

1. تراجع المديونية الخارجية بين سنتي 1997 و1999 بحوالي 750 مليون دولار لتصل إلى 30.47 مليار دولار مقابل 31.22 مليار دولار.
2. تخفيف عبء خدمة الدين حيث وصلت نسبتها 47.5% عام 1998 مقابل 30.3% عام 1997.
3. تقليص معدل التضخم في الفترة 1999/1997.
4. إرتفاع الإحتياطي إلى 2 مليار دولار سنة 1995.
5. التقليص من العجز الإجمالي للخزينة بالنسبة إلى الناتج الداخلي الخام.
6. تخفيض المديونية تجاه الجهاز المصرفي بمبلغ 22 مليار دينار في الفترة (1993-1995).

➢ النتائج السلبية:

1. صعوبة تحمل المنافسة من طرف المؤسسات الاقتصادية العالمية على الأسواق المحلية.
2. تقليص الطلب نتيجة ارتفاع الأسعار.
3. انخفاض المستوى المعيشي لفئات واسعة من السكان.
4. ارتفاع البطالة بسبب تسريح العمال حيث أصبحت تتراوح مابين 29% و35%.

[1] صباح قروي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص8.

المبحث الثالث: برنامج الإنعاش الإقتصادي في الجزائر(2001-2014)

بعد الإنتهاء من برنامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الإنعاش عملت الجزائر على وضع برامج تنموية، وهذه البرامج تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للإقتصاد وإستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية، وتتمثل هذه البرامج في:

برنامج دعم الإنعاش الإقتصادي (2001 إلى 2004).

البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي (2005 إلى 2009).

برنامج التنمية الخماسي (2010 إلى 2014).

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004

إن برنامج الإنعاش الإقتصادي يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية وأخرى، حيث خصص لتعزيز المصلحة العامة في ميدان الري، النقل والمنشآت ولتحسين المستوى المعيشي، التنمية المحلية ولتنمية الموارد البشرية، وقد تزامن هذا البرنامج مع ارتفاع أسعار البترول في الأسواق العالمية، وقد رصدت لهذا البرنامج ما قيمته 7 مليار دولار، لأنه وتطبيقا لبرنامج الحكومة، فإنه يدفع بالأنشطة الاقتصادية عبر كل التراب الوطني وعلى وجه الخصوص في المناطق الأكثر حرمانا إلى خلق مناصب شغل وتحسين القدرة الشرائية فهي تندرج في إطار مكافحة الفقر وسياسة التهيئة العمرانية الرامية إلى التقليص من عدم التوازن الداخلي وما بين الجهوي، من خلال هذا البرنامج تم تسطير مجموعة من الأهداف يمكن تلخيصها فيما يلي:[1]

- ✓ إختتام العمليات التي هي في طور الإنجاز.
- ✓ إعادة الإعتبار وصيانة البنى التحتية.
- ✓ دعم النشاطات الإنتاجية بتوفير الوسائل وقدرات الإنتاج، ولسيما منها الوطنية.
- ✓ التنمية المحلية والبشرية.
- ✓ دعم التشغيل والحماية الإجتماعية.

[1] ياسمينة زرنوح ، مرجع سبق ذكره، ص 179.

- ✓ تعزيز الخدمات العامة وتحسين الإطار المعيشي.
- ✓ إحياء الفضاءات الريفية بالجبال، الهضاب العليا والواحات.

➢ النتائج المحققة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي للفترة (2001-2004) :

أما النتائج المحققة من الناحية الإقتصادية فيمكن تلخيصها في الجدول التالي:

جدول رقم (03): أهم المؤشرات الإقتصادية لبرنامج الإنعاش الإقتصادي (2000-2004).

البيان / السنة	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي (مليون دينار جزائري)	4078.7	4222.0	4546.10	5263.90	5126.7
النمو الإقتصادي (%)	2.2	2.6	4.1	6.8	5.2
التضخم (%)	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
المديونية الخارجية (مليار دولار)	25.261	22.571	22.642	23.4	21.4
البطالة (%)	29.5	27.3	25.9	23.7	17.7

من إعداد الطالب بالاعتماد على: ميادة بلعايش، واقع الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر قراءة تحليلية للفترة 1962-2014، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل،23 -24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، ص 4.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الجزائر حققت تطورات إيجابية معتبرة على مستوى المؤشرات الإقتصادية خاصة في هذه الفترة، فالناتج الداخلي قد إرتفع من 4078.7 مليون دينار جزائري سنة 2000 إلى 5126.7 مليون دج سنة 2004، وارتفع معدل النمو الاقتصادي من 2.2% عام 2000 الى 5.2 % عام 2004، بالإضافة إلى ارتفاع سعر الصرف من 75.6 للدينار سنة 2000 الى 82.06 دينار سنة 2004، الى جانب إنخفاض البطالة من 29.5% إلى 17.7% مابين الفترة (2000 -2004)، وإنخفاض المديونية الخارجية من 25.261 مليار دولار إلى 21.4 مليار دولار خلال نفس الفترة.

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

جاء هذا البرنامج في إطار مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها في إطار مخطط دعم الإنعاش الإقتصادي للفترة ما بين 2001-2004، وذلك لمواصلة مجهود إنعاش النمو وتكثيفه في جميع قطاعات النشاط ومرافقة أداة الإنتاج الوطنية الموجودة في تحولها الحتمي لتكون مستعدة للإنفتاح على الإقتصاد العالمي، ووضع البرنامج التكميلي لدعم التنمية لتحقيق جملة من الأهداف ومن أهمها:[1]

❖ تحديث وتوسيع الخدمات العامة:

حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سواء كانت الأزمة السياسية أو الأزمة الإقتصادية أثر سلبا على نوع وحجم الخدمات العامة، بشكل جعل من تحديثها وتوسيعها ضرورة ملحة قصد تحسين الإطار المعيشي من جهة، ومن جهة كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل إزدهار الإقتصاد الوطني.

❖ تحسين مستوى معيشة الأفراد:

وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد سواء كان الجانب الصحي، الأمني أو التعليمي.

[1] . فتيحة مخناش، ناجية صالحي، **أثر برامج دعم الانعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم**، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف 1،11-12 مارس 2013، ص12.

❖ تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:

وذلك راجع للدور الذي يلعبه كلا من الموارد البشرية والبنى التحتية في تطوير النشاط الإقتصادي، إذ تعتبر الموارد البشرية من أهم الموارد الإقتصادية في الوقت الحالي، إذ أن تطويرها المتواصل يجنب مشكلة الندرة التي تتميز بها الموارد التقليدية عن طريق ترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والإستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها دور هام في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج.

❖ رفع معدلات النمو الإقتصادي:

يعتبر رفع معدلات النمو الإقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

تم تقسيم هذا البرنامج إلى خمسة برامج فرعية يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (04) :التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

نسبة مؤوية من إجمالي البرامج	البرامج	نسبة التوزيع
برامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**1908.5**	% 45.5
ـ السكن	555	
ـ التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	
ـ البرامج البلدية للتنمية	200	
ـ تنمية مناطق الهضاب العليا ومناطق الجنوب	250	
ـ تزويد السكان بالماء، الكهرباء والغاز	192.5	
ـ باقي القطاعات	311.5	
برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**1703.1**	% 40.5
ـ قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	
ـ قطاع المياه	393	
ـ قطاع التهيئة العمرانية	10.15	
برنامج دعم التنمية الإقتصادية:	**337.2**	% 8
ـ الفلاحة والتنمية الريفية و الصيد البحري	312	
ـ الصناعة وترقية الإستثمار	18	
ـ السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	
برنامج تطوير الخدمات العمومية:	**203.9**	% 4.8
ـ العدالة والداخلية	99	
ـالمالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	
ـ البريد والتكنولوجيات الحديثة للإتصال	16.3	
برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة (للإعلام والإتصال)	**50**	% 1.2

المصدر: نبيل بوفليح، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية: العدد 09، 2013، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، ص 47.

➢ النتائج المحققة للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009):

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي ما يلي :[1]

- ✓ إتسم النمو الاقتصادي خلال الفترة 2005-2009 بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب على المحروقات عالميا نتيجة الأزمة العالمية أواخر 2007.
- ✓ حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى، أما القطاع الصناعي العام فقد سجل معدلات نمو سالبة خلال الفترة 2005-2007.
- ✓ ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الإقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17.7% سنة 2004 إلى 10.3% سنة 2009.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2010 إلى 2014)

ويسمى برنامج توطيد النمو الإقتصادي وخصصت له مبالغ مالية إجمالية قدرها 21.214 مليار دج أي مايعادل 286 مليار دولار أمريكي، وخصص هذا البرنامج في شقين وهما: إستكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها (السكة الحديدية والطرق والمياه) بمبلغ 130 مليار دولار، وإطلاق مشاريع جديدة بمباغ 156 مليار دولار، وذلك لتحقيق الأهداف التالية :[2]

- ✓ تحسين التنمية البشرية.
- ✓ مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية.
- ✓ دعم تنمية الإقتصاد الوطني.
- ✓ التنمية الصناعية.

---

[1] مبارك بوعشة، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 15.

[2] محمد العربي ساكر، سهام عيساوي، **برامج الإنعاش الإقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية الإقتصادية المستدامة**، الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة "واقع ورهانات المستقبل" ،جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 24/23 نوفمبر 2014، ص ص 13-14.

- ✓ تشجيع إنشاء مناصب الشغل.
- ✓ تطوير إقتصاد المعرفة.

تم تقسيم هذا البرنامج إلى ثلاث برامج فرعية وهذا ما يبينه الجدول رقم 05.

جدول رقم (05): التوزيع القطاعي لبرنامج التنمية الخماسي 2010 – 2014

الوحدة: مليار دينار جزائري

نسبة مؤوية من إجمالي البرامج	البرامج	نسبة التوزيع
برامج تحسين ظروف معيشة السكان:	**9903**	% 45.42
ـ السكن	3700	
ـ التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	1898	
ـ الصحة	619	
ـ تحسين وسائل وخدمات الإدارات العمومية	1800	
ـ باقي القطاعات	1886	
برنامج تطوير الهياكل القاعدية:	**8400**	% 38.52
ـ قطاع الأشغال العمومية والنقل	5900	
ـ قطاع المياه	2000	
ـ قطاع التهيئة العمرانية	500	
برنامج دعم التنمية الإقتصادية:	**3500**	% 16.05
ـ الفلاحة والتنمية الريفية	**1000**	
ـ دعم القطاع الصناعي العمومي	**2000**	
ـ دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل	**500**	

المصدر: نبيل بوفليح، مرجع سابق، ص 48.

➢ النتائج المحققة لبرنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

إستطاعت الدولة بعد ثلاث سنوات من تبني هذا البرنامج أن تحقق النتائج التالية: [1]

- ✓ إرتفاع نسبة التشغيل وانخفاض نسبة البطالة التي وصلت سنة 2012 إلى 9.7%.
- ✓ ارتفاع عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها سنة 2011 إلى 642913 مؤسسة صغيرة ومتوسطة توفر ما يقارب 196 676 1 منصب عمل.
- ✓ ارتفاع حجم الصادرات خارج المحروقات بنسبة 25.77% حيث بلغت 1.22 مليار دولار سنة 2011 مقابل 0.97 مليار دولار سنة 2010.
- ✓ ارتفاع في عدد الاستثمارات الإجمالية.
- ✓ ارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل بفضل الفرص الاستثمارية التي وفرتها الدولة مت خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي.
- ✓ تحسن ملحوظ في الهياكل القاعدية.

[1] روضة جديدي، **أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر**، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، 11-12 مارس 2013، ص 8.

خلاصة الفصل:

من خلال ما سبق نستطيع القول أن الجزائر منذ استقلالها إلى يومنا هذا وهي في عملية إصلاح مستمر، شرعت فيها في عقد الستينات عندما ورثت اقتصادا متداعيا، فتبنت الإشتراكية كمنهج للتنمية وذلك من خلال خطة تنموية طويلة المدى تمثلت في المخطط الثلاثي (1967-1969)، المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، والمخطط الرباعي الثاني (1974-1977)، وفي بداية الثمانينات شرعت بتغيير إستراتيجية التنمية المنتهجة والقيام بسلسلة من الإصلاحات بتطبيق مخططين خماسيين، المخطط الخماسي الأول (1980-1984)، والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، غير أنها لم تتمكن من تنفيذ مجمل المشاريع التي تضمنها المخطط الخماسي الثاني بسبب انخفاض أسعار البترول، وهذا ما أدى بالحكومة إلى اعتماد برنامج موسع للإصلاحات من خلال برنامج الاستقرار والتعديل الهيكلي.

إلا أن النتائج المحدودة لهذه الإصلاحات أدت إلى حتمية إصلاحات عميقة ممثلة في برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009) وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010-2014).

الـفصل الثـانـي

تمهيد:

سعى الإتحاد الأوروبي منذ نشأته إلى إقامة علاقات اقتصادية مع محيطه الخارجي، ولهذا فقد أبرم عدة اتفاقيات تعاون مع مختلف الدول الجنوب متوسطية، قبل أن يقوم بإطلاق مشروع شراكة يمس عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية في إطار ما اصطلح على تسميتة بالشراكة الأورومتوسطية والتي أعلن عن ميلادها خلال مؤتمر برشلونة المنعقد يومي 25 و26 نوفمبر 1995م، والذي سعى إلى إقامة منطقة للتبادل الحر تضم دول الإتحاد والدول الجنوب متوسطية، بهدف تحقيق مكاسب اقتصادية لكل دول المنطقة.

والجزائر كغيرها من الدول التي عانت من ويلات الاستعمار،إذ خلف آثارا وخيمة على كافة الجوانب لاسيما الجانب الاقتصادي منها سعت بكل الطرق للنهوض بالاقتصاد الوطني. وفي سبيل تدارك الوضع ودرء هذه الآثار والأزمات ودمج اقتصادها في الاقتصاد العالمي، لجأت الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي قصد عقد اتفاقيات شراكة والاستفادة من المزايا الممنوحة في هذا الإطار، وبحكم العلاقات التاريخية بين الطرفين استفادت الجزائر من بعض المزايا في إطار اتفاقيات التعاون المبرمة عام 1976 والسياسة المتوسطية المتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي – المجموعة الأوروبية سابقا– وصولا إلى اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي.

و عليه سنتناول في هذا الفصل واقع العلاقات الجزائرية الأوروبية قبل و بعد اتفاقية التعاون المبرمة سنة 1976 وهذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى دوافع و أهداف كل من الطرف الأوروبي و الطرف الجزائري وراء عقد اتفاقية الشراكة، ثم نعرِّج إلى المبحث الثالث الذي خصصناه لمنطقة التجارة الحرة التي نجمت عن هذه الإتفاقية.

المبحث الأول: العلاقات الجزائرية الأوروبية في إيطار إتفاقية التعاون 1976

لقد مر المسار التاريخي للعلاقات الجزائرية الأوروبية بعدة مراحل شهدت من خلالها هذه العلاقات عدة تطورات وأحداث ونتائج حيث كانت سلبية من جهة وإيجابية من جهة ثانية، ولعل ما ميز هذه العلاقة الاهتمام الكبير بالجزائر من طرف الاتحاد الأوروبي وهذا راجع لما تتمتع به من مؤهلات وامتيازات ناهيك عن الموقع الجيواستراتيجي لها.

ففي بداية الأمر قامت الجزائر بعقد اتفاقية تعاون عام 1976 بعدما كانت مرتبطة بالمجموعة الاقتصادية الأوروبية (CEE) التي تأسست بموجب معاهدة "روما" بحكم علاقتها مع المستعمر الفرنسي، بعدها برزت للجزائر مساعي تهدف بالدرجة الأولى إلى الانفتاح الاقتصادي على العالم والمساهمة في تحقيق التنمية الأمر الذي جعلها تقبل بخيار الشراكة عام 2002.

وعليه سنحاول في هذا المبحث دراسة واقع العلاقات الأوروجزائرية قبل 1976 أي في الحقبة الاستعمارية وحتى بعد نيل الجزائر لاستقلالها سنة 1962، ثم التطرق إلى واقع العلاقات في إطار اتفاقية التعاون بما نصت عليه هذه الأخيرة من مبادئ وأسس من شأنها دعم وتنمية الاقتصاد الجزائري وتسهيل المبادلات التجارية بين الجزائر ودول المجموعة الأوروبية.

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية الجزائرية الأوروبية قبل 1976

لقد سعت المجموعة الأوروبية منذ تأسيسها إلى سياسة توسعية خصوصا مع الضفة الجنوبية للبحر المتوسط، وعلى غرار هذه الدول كانت الجزائر من بين الدول التي لقيت اهتماما كبيرا لدى الأوروبيين وذلك راجع لتراكم عدة اعتبارات تاريخية، سياسية واقتصادية، حيث مثلت المجموعة منذ مطلع الستينات المتعامل التجاري الأول للجزائر، هذه الأخيرة لم توقع خلال الستينات إتفاقية الشراكة مع المجموعة الاقتصادية على غرار ما فعل المغرب وتونس في سنة 1969، ذلك أن العلاقات بينها وبين المجموعة الأوروبية كان لها طابع خاص آنذاك جعلتها لا تحتاج إلى إمضاء مثل هذه الإتفاقيات، حيث استطاعت أن ترفض بعض مطالب المجموعة الأوروبية في الوقت الذي استمر فيه حصولها على أفضليات جمركية لصادراتها نحو المجموعة الأوروبية، وهذا بموجب القرار الصادر عن المجموعة الأوروبية في 28 مارس 1963 والموروثة عن الحقبة الاستعمارية مع إضافة الامتيازات المحصل عليها في إتفاقيات إيفيان سنة 1962 فيما يخص

السوق الفرنسية، حيث تم الإتفاق بين الجزائر وفرنسا على حرية دخول منتجات الطرفين إلى أسواقهما بكل حرية ووفق شروط تفضيلية، لكن بعد نهاية الستينات قررت بعض الدول الأوروبية كإيطاليا رفض متابعة منح أفضليات المجموعة للصادرات الجزائرية التي كانت تلقاها في أسواق المجموعة الأوروبية، وهذا ماجعل المجموعة الاقتصادية الأوروبية تقرر إنطلاقا من سنة 1972 فتح مفاوضات مع الجزائر قصد الوصول إلى اتفاق في إطار السياسة المتوسطية الشاملة التي تبنتها المجموعة، وبهذا وقعت الجزائر في 26 أفريل 1976 على غرار باقي الدول المتوسطية اتفاقية التعاون، والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1978.[1]

المطلب الثاني: التعاون الأوروجزائري في ظل اتفاقية التعاون سنة 1976

تعتبر فترة السبعينيات منعرجا حاسما في طبيعة العلاقات الاقتصادية بين دول المغرب العربي والمجموعة الاقتصادية الأوروبية، حيث وقعت الدول المغاربية كل واحدة على حدى اتفاقيات تعاون مع المجموعة الأوروبية. فإذا كان الأمر بالنسبة للمغرب وتونس يتعلق بتجديد وضعية الشراكة التي تم تقنينها سنة 1969، فإن توقيع الجزائر على اتفاقية التعاون يعني اندماجها في محيط السياسة المتوسطية للمجموعة الاقتصادية الأوروبية.

وبعد تعدد سلسلة المفاوضات بين الدولة الجزائرية من جهة والمجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهة أخرى تم التوصل إلى ضرورة التوقيع على اتفاقية التعاون في 26 أفريل 1976 والتي دخلت حيز التنفيذ في نوفمبر 1978 حيث اتسمت بالصبغة التجارية مدعومة ببروتوكولات مالية تتجدد بصفة دورية كل 5 سنوات.[2]

---

[1] غنية العيد شيخي، **دور الشراكة الأورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر-** ، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2009، ص31.

[2] صالح فلاحي، **الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأورو- جزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص 05.

تمحورت أهداف اتفاق التعاون حول: [1]

- ✓ ضمان توازن حقيقي في المبادلات التجارية بين الجزائر والسوق الأوروبية والعمل على ترقيتها.
- ✓ تحسين شروط دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية المشتركة.
- ✓ العمل على قيام تعاون واسع من شأنه المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

هذا ويمكن إدراج أهداف أخرى تتعلق بالجانب الاقتصادي والتقني

- ✓ تحسين البنيات التحتية الاقتصادية وتطوير قطاع الصناعة والزراعة.
- ✓ دعم التعاون في مجال البحث العلمي والتكنولوجي وحماية البيئة.
- ✓ ترقية العلاقات بين المتعاملين الاقتصاديين لكلا الطرفين.

المطلب الثالث: مضمون اتفاقية التعاون سنة 1976

تلخصت اتفاقية التعاون في ثلاث محاور أساسية تتمثل فيما يلي:

التعاون التجاري، التعاون الاقتصادي المالي والتقني ،التعاون الاجتماعي. [2]

إذ يتضح لنا جليا أن المفاوض الجزائري في هذه الفترة حرص كل الحرص على الاستفادة من الإعانات والمساعدات التي تقدمها المجموعة الأوروبية وانصب اهتمام الجزائر على القطاع الاقتصادي سعيا منها إلى تحقيق التنمية والنهوض بالاقتصاد الجزائري.

أ- التعاون التجاري

كانت اتفاقية التعاون بين الجزائر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية في مجال المبادلات التجارية ترتكز على مجال الصادرات الخاصة بالمنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية، وذلك من خلال السماح للمنتجات الجزائرية بالدخول للسوق الأوروبية شرط احترامها لقواعد المنشأ المطبقة داخل المجموعة الأوروبية. ومن بنود الاتفاقية تخفيض الحقوق الجمركية بين 20 إلى 100% لبعض المنتجات الزراعية.

---

[1] أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل التجارة الخارجية – آفاق ما بعد 2015** - ، أطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص 158.

[2] محمد لحسن علاوي، **تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للإندماج في الإقتصاد العالمي**، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 28، جانفي 2017، ص9.

كما أكدت المادة 08 من هذه الاتفاقية على السماح للمنتجات الصناعية الجزائرية بالدخول إلى الأسواق الأوروبية بكل حرية باستثناء بعض المواد ذات الطابع الحساس بحيث يسمح لها بالدخول وفق نظام الحصص كالمنتجات النسيجية، كما عملت هذه الاتفاقية على ترقية المبادلات التجارية بين الجزائر و المجموعة الأوروبية.[1]

ب – التعاون الاقتصادي والمالي و التقني

لقد قامت المجموعة الاقتصادية الأوروبية بتضمين التعاون في الجانب الاقتصادي والمالي والتقني آلية مالية تتجسد في أربع بروتوكولات مالية وهذا قصد دعم وتمويل المشاريع التنموية في مختلف القطاعات الاقتصادية، الاجتماعية.

وكانت المساعدات المالية المقدمة من البروتوكولات تمول عن طريق ما يلي:[2]

✓ **الإعانات المالية:**

تتمثل هذه الإعانات في تقديم المبالغ المالية وهي غير قابلة للتسديد ، تم منحها للجزائر قصد دعم برامج التعاون العلمي والتكوين المهني وبرامج التنمية الريفية والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى تقديم الدعم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

✓ **قروض خاصة:**

تقدم هذه القروض من طرف المجموعة الأوروبية وتحت إدارة البنك الأوروبي للاستثمار وهذا وفقا لشروط معينة.

✓ **مخصصات البنك الأوروبي للاستثمار:**

كان للبنك الأوروبي للاستثمار دورا هاما في تمويل البروتوكولات من خلال منح قروض طويلة المدى للدول المغاربية بصفة عامة والدولة الجزائرية بصفة خاصة، حيث يتم تمديد هذه القروض في أجل أقصاه عشرين سنة وهذا حتى يتسنى لهذه الدول تأهيل مؤسساتها الاقتصادية القاعدية وتطوير صناعاتها.

---

[1] ليلى أوشن، **الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية**، رسالة ماجستير ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010-2011، ص64.

[2] فاطمة شواشي، **دور الشراكة الأورو جزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية**، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2017-2018،ص 23.

وبموجب هذه المساعدات تحصلت الجزائر على مساهمات مالية تمثلت في 70 مليون عن طريق البنك الأوروبي للاستثمار و 19 مليون بشروط خاصة و 25 مليون في شكل إعانة.

ج – التعاون الاجتماعي

يتعلق هذا المحور أساسا باليد العاملة إذ تلتزم الدولة العضو في السوق المشتركة بمنح العمال ذوي الجنسية الجزائرية الذين يعملون فوق ترابها نفس الحقوق التي يتمتع بها عمالها الوطنيون، وذلك في كل ما يتعلق بظروف العمل، الأجور. كما نص هذا المحور على مبدأ هام ألا وهو مبدأ عدم التمييز بين العمال وإقرار المساواة بينهم مع التأكيد على ضرورة احترامهم، كما نصت الاتفاقية على حقوق الضمان الاجتماعي للعمال وتقديم المعونات الاجتماعية عن طريق وضع ترتيبات خاصة بقانون العمل.

ما يمكن ملاحظته في هذا الصدد بأن اتفاق التعاون المبرم سنة 1976 حقق نتائج إيجابية في الجوانب المتعلقة بالتجارة، هذا لصالح المجموعة الاقتصادية الأوروبية من جهة. بحيث تمكنت المجموعة من إيجاد المزيد من الأسواق لترويج منتجاتها سواء تعلق الأمر بالجزائر أو أي بلد من البلدان المطلة على البحر المتوسط ، أما من جهة أخرى فالملاحظ أن الاقتصاد الجزائري ظل على حاله بالرغم من حجم الموارد المالية الممنوحة لتطوير الإنتاج الجزائري ولعل السبب في ذلك راجع لاعتماد الحكومة الجزائرية في صادراتها على مادة وحيدة تتمثل في المحروقات.[1]

[1] فاطمة شواشي،المرجع نفسه، ص 25.

المبحث الثاني: الشراكة الأوروجزائرية

لقد تزايد اهتمام الاتحاد الأوروبي بدول حوض البحر الأبيض المتوسط من خلال توسيع نفوذه في المنطقة و اقامة علاقات وطيدة مع دوله، حيث تجسد هذا الاهتمام بصفة خاصة من خلال قمة برشلونة التي كانت بمثابة استجابة للسياسة الأورومتوسطية الجديدة، فانتقل الطابع الاتفاقي بين الدول من التعاون إلى مفهوم جديد في العلاقات الدولية تمثل في اتفاقيات الشراكة. و قد لقي هدا المشروع تجاوب كبير من طرف مختلف دول المتوسط، على غرار الجزائر التي بعد التردد الذي كانت تبديه في توقيع اتفاقية الشراكة بينها وبين الاتحادالأوروبي رضخت للأمر الواقع وقامت بالتعبير عن نيتها في توقيع الاتفاق خلال مؤتمر برشلونة المنعقد عام 1995 حول الشراكة الأورومتوسطية، وهو ما تحقق فعلا بعد سلسلة من المفاوضات بين الطرفين.

ومن خلال هذا المبحث سوف نتعرض إلى محتوى الشراكة ودوافع و أهداف كل من الطرف الأوروبي و الطرف الجزائري من وراء عقدها.

المطلب الأول: أهداف الشراكة الأوروجزائرية

لقد حدد الطرفان الجزائري والأوروبي أهدافهما المشتركة في نص الاتفاقية المبرمة بينهما وهي نفس الأهداف التي تضمنها إعلان برشلونة والتي يمكن إدراجها فيما يلي:[1]

- توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يسمح بتعزيز علاقتهما وتعاونهما في كل الميادين التي يريانها ملائمة.

- توسيع التبادلات وضمان تنمية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بين الطرفين وتحديد شروط التحرير التدريجي للمبادلات الخاصة بالسلع والخدمات ورؤوس الأ موال.

- تشجيع التبادلات البشرية لا سيما في إطار الإجراءات الإدارية .

[1] فاطمة شواشي،المرجع نفسه، ص 25.

- تشجيع الاندماج المغاربي بتشجيع التبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية وبين هذه الأخيرة والمجموعات الأوروبية والدول الأعضاء فيها.

- ترقية التعاون في ميادين الاقتصاد والاجتماع والثقافة والمالية.

على الرغم من أن الأهداف المذكورة أعلاه تسعى إلى تحقيق المنفعة المشتركة بين الطرفين فلا يمكن الإنكار بأن كل طرف كانت له نوايا خفية يسعى إلى تحقيقها خاصة الطرف الأوروبي باعتباره طرفا قويا في هذه العلاقة والذي كان يطمح إلى تحقيق أهدافه الإستراتيجية ولو على حساب الطرف الجزائري باعتباره طرفا ضعيفا وعليه سنتطرق في هذا الصدد إلى أهداف كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي.

أولا: أهداف الجزائر

إن إبرام الجزائر لاتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي كان بناء على جملة من الأهداف تسعى الدولة الجزائرية إلى تحقيقها والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

- تهدف الجزائر من خلال اتفاقية الشراكة هذه إلى الاستفادة من المساعدات المالية التي يقدمها الاتحاد الأوروبي في إطار اتفاقيات الشراكة الأورومتوسطية .

- تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية من خلال إزالة الحماية الجمركية لا سيما قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- جلب الاستثمار الأجنبي وتنويع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

- تأهيل اليد العاملة وترقية البحث العلمي والتكنولوجي بما يتماشى ومقتضيات العصر.

- الاستفادة من خبرات وتجارب أكبر تكتل في العالم وبذل الجهود في سبيل ترقية التعاون المغاربي.

ثانيا: أهداف الاتحاد الأوروبي

إن أهداف الاتحاد الأوروبي من عقد اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية متشابهة في مجملها لما لهذه المنطقة من أهمية في عدة جوانب، فلطالما كانت منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط محل اهتمام وتنافس بين أقوى دول العالم والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي من جهة والولايات المتحدة الأمريكية من جهة ثانية بحيث يسعى كل منافس من هذين المنافسين لضم دول المنطقة لصالحه.

إضافة إلى ذلك يهدف الاتحاد الأوروبي من خلال إبرام اتفاقية الشراكة مع الجزائر إلى توسيع أسواقه الخارجية لاسيما السوق الجزائرية التي هي بأمس الحاجة إلى المواد الاستهلاكية والتي وجدت الاتحاد الأوروبي هي الأخرى سوقا مهمة جدا خاصة مع قرب المسافة بينهما التي تعد عاملا هاما ساهم في ميلاد هذه الشراكة .

كما يهدف الاتحاد الأوروبي إلى القضاء على كل أشكال الهجرة التي من شأنها أن تمس باستقرار دول الإتحاد.

المطلب الثاني: دوافع الشراكة الأوروجزائرية

لقد تم عقد اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بناء على جملة من الأسباب والدوافع الخاصة بكل طرف وكذا المصلحة المشتركة بينهما، حيث تكتسي اتفاقية الشراكة طابعا هاما على اعتبار أنها تهتم بجوانب عديدة اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، إنسانية.الأمر الذي دفع بكل من الاتحاد الأوروبي والجزائر إلى التفاوض من أجل عقد هذه الشراكة إذ انفرد كل طرف على حدى بأسبابه ودوافعه التي ساهمت في تعزيز الروابط والعلاقات وبالتالي إبرام الاتفاق بينهما، وفيما يلي سنتطرق إلى أهم هذه الدوافع والأسباب.

أولا: دوافع الشراكة بالنسبة للجزائر

لقد تعددت الدوافع والأسباب التي أدت بالجزائر إلى انتهاج خيار الشراكة وذلك نظرا للتحولات الاقتصادية التي شهدتها الساحة الدولية من جهة، والأوضاع والظروف القاسية التي كانت تعانيها الجزائر في تلك الفترة من جهة ثانية.

1- دوافع خارجية:

- ان انهيار النظام الاقتصادي الموجه (الاشتراكي) الذي كانت تنتهجه الجزائر منذ الاستقلال وتحول النظام الاقتصادي العالمي إلى النظام الرأسمالي، وتغييرها لنظام اقتصادها وتبنيها لاقتصاد السوق دافع قوي للجوء

إلى الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاق شراكة قصد الحصول على مساعدات مالية واقتصادية ومساندتها أمام الخطوة الهامة التي خطتها الجزائر.[1]

- إضافة إلى التحولات التي شهدها العالم من انتشار ظاهرة العولمة باختلاف أشكالها والتي ساهمت في تحرير التجارة الدولية وتدفقها والتقدم التكنولوجي وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصال وظهور الشركات المتعددة الجنسيات والاستثمارات الأجنبية كلها عوامل حفزت ودفعت بالجزائر إلى عقد اتفاقية الشراكة والاستفادة من المزايا التي توفرها الاتفاقية على مختلف الأصعدة.[2]

- كما يشكل ظهور التكتلات الاقتصادية والتي كان من أبرزها الاتحاد الأوروبي دافعا هاما للجزائر خاصة و أنها كأي بلد نامي يسعى جاهدا لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها بحيث يعد الاتحاد الأوروبي من أقوى التكتلات الاقتصادية في العالم والأقرب جغرافيا للجزائر والأول من حيث المبادلات التجارية معها.

- إن الصيغة الجديدة التي جاءت بها اتفاقيات الشراكة والتي كانت في السابق مجرد اتفاقيات تعاون تقتصر في محتواها على الجانب التجاري فقط أما اتفاقيات الشراكة هذه فقد شملت عدة محاور اقتصادية، مالية، اجتماعية، ثقافية، إنسانية، سياسية، أمنية والتي تتناسب في مضمونها مع متطلبات العصر الراهن وكذا سعي الجزائر للحصول على مساعدات مالية واقتصادية قصد إنعاش اقتصادها هذا ما دفعها إلى عقد شراكة مع الاتحاد الأوروبي.

- كما تسعى الجزائر من خلال عقد اتفاق الشراكة إلى إقامة منطقة التبادل الحر التي تعد من أهم محاور هذا الاتفاق والتي تساعد على دخول المنتجات الجزائرية إلى السوق الأوروبية وبالتالي الوصول إلى المنافسة الدولية.

2- دوافع داخلية:

- تتجلى الدوافع الداخلية للحكومة الجزائرية وراء عقد اتفاق شراكة في تردي الأوضاع السياسية الاقتصادية والاجتماعية خاصة بعد أزمة انخفاض سعر البترول عام 1986 إلى حوالي 9 دولار للبرميل الواحد في حين بلغ عام 1979 حوالي 44 دولار للبرميل، هذا ما أدى إلى ارتفاع حجم المديونية وعجز الميزان التجاري

---

[1] هاجر رماش، **اتفاق الشراكة الأوروجزائرية و سوق العمل في الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2012-2013، ص 153.

[2] صونيا ولد بومعزة، **دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري(2005-2014)**، مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد15، فيفري2018، ص36.

وتردي الأوضاع الاجتماعية، ارتفاع كبير في نسبة البطالة، تدهور المستوى المعيشي والصحي للأفراد وكذا عدم الاستقرار السياسي والأمني الذي عرفته الجزائر في فترة التسعينات، فكل هذه العوامل ساهمت في انتهاج الجزائر لخيار الشراكة .

– إضافة إلى ذلك فمن بين الأسباب التي دفعت بالجزائر إلى قبول الشراكة مع الاتحاد الأوروبي رغبتها في الحصول على التكنولوجيا الجديدة والمتطورة.[1]

– رغبة الجزائر في ترقية صادراتها خارج قطاع المحروقات.

ثانيا: دوافع الاتحاد الأوروبي

لقد تعددت الأسباب والدوافع التي جعلت الاتحاد الأوروبي يهتم بدول البحر الأبيض المتوسط ومنها الجزائر والتي تضمنت في طياتها أبعادا مختلفة منها ما هو سياسي، أمني، اقتصادي، ثقافي والتي يمكن ذكر منها ما يلي:[2]

– يسعى الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق وتوفير الأمن والاستقرار داخل القارة الأوروبية حيث أنه وبسبب المشاكل وتردي الأوضاع السياسية التي شهدتها الجزائر خاصة في فترة التسعينات والتي عرفت بالعشرية السوداء مما أدى إلى عجز الحكومة الجزائرية على الحفاظ على الأمن والاستقرار آنذاك، برزت لدى دول المجموعة الأوروبية مخاوف من انتقالها إلى أوروبا عن طريق الهجرة ونزوح السكان إلى القارة الأوروبية، خاصة إذا ما نظرنا إلى المسافة التي تبعد فيها الجزائر عن دول الاتحاد الأوروبي فهي عبارة عن بضع الكيلومترات، لذا لجأ الاتحاد الأوروبي إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر وتقديم المساعدات والدعم لتحقيق التنمية بمختلف أبعادها.

– ومن زاوية أخرى يرى الاتحاد الأوروبي أن الموقع الاستراتيجي للجزائر باعتبارها بوابة القارة الإفريقية وامتلاكها ثروات مختلفة وامتداد طول شريطها الساحلي عاملا محفزا وهاما لإقامة اتفاقيات شراكة، خاصة وأن الاتحاد الأوروبي برزت لديه رغبة في أن تكون دول شمال إفريقيا التي كانت عبارة عن مستعمرات الدول

---

[1] ليلى قطاف، **اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية**، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2005 ، ص 03.

[2] فاطمة شواشي، مرجع سبق ذكره، ص65.

الأوروبية في عهد سالف ولعل الجزائر أبرز مثال عن ذلك بأن تبقى في دائرة النفوذ الأوروبي وتحت سيطرته وبالتالي التمكن من توسيع حدوده

- لقد سعى الاتحاد الأوروبي من خلال عقد اتفاقيات الشراكة مع الدول المتوسطية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة إلى منافسة باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى، خاصة وأن معظم دول الاتحاد هي دول صناعية وبالتالي فإن الجزائر بالنسبة إليه تعد سوقا مريحة وجديدة تعمل على زيادة الطلب على المنتجات الأوروبية.

- رغبة الاتحاد في الحصول على النفط الذي يشكل مادة هامة في الصناعات الأوروبية خاصة وأن الجزائر تحتل تصديره، إذ أن حاجة الاتحاد الأوروبي الملحة لهذه المادة دفعته إلى عقد اتفاق شراكة مع الجزائر.

- بروز العديد من المخاوف لدى الأوروبيين من انتشار الجريمة المنظمة وآفة المخدرات وتفشي ظاهرة الإرهاب التي عرفت رواجا وانتشارا في الآونة الأخيرة وامتدادها للمنطقة الأوروبية، وللإشارة فإن دوافع الاتحاد الأوروبي في عقد اتفاق الشراكة هذا سواء مع الجزائر أو أي دولة من دول البحر الأبيض المتوسط تكاد تكون نفسها نظرا لأهمية هذه المنطقة للاتحاد الأوروبي سياسيا وأمنيا واقتصاديا.

المطلب الثالث: محتوى اتفاقية الشراكة الأورو جزائرية

لجأ كل من المفاوض الأوروبي من جهة والمفاوض الجزائري من جهة ثانية إلى تضمين اتفاق الشراكة هذا بمجموعة من الإجراءات والأحكام التي تضم كافة المجالات الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة، وبالرجوع إلى نص إتفاق الشراكة وما احتوى نجد أنها لم تقتصر في محتواها فقط على الجانب الاقتصادي كما كان عليه الأمر في التعاون المبرم سنة 1976 وإنما مست عدة جوانب تتمثل فيما يلي:

- الجانب الاقتصادي
- الجانب المالية
- الجانب الأمني والسياسي.
- الجانب الاجتماعي والثقافي والإنساني.

إن اتفاق الشراكة الموقع بين الجزائر والإتحاد الأوروبي يتضمن 110 مادة مقسمة إلى 9 مجالات إضافية، وإلى 6 ملاحق و 7 بروتوكولات مكملة للاتفاق.[1]

[1] وفاء سلامة، مرجع سبق ذكره، ص198.

يتضمن الاتفاق 9 أبواب يمكن التطرق إليها كما يلي:

- الباب الأول :الحوار السياسي

لقد تمت معالجة الجوانب السياسية والأمنية من خلال محتوى اتفاق الشراكة المبرم بين الجزائر والاتحاد الأوروبي لما للعامل السياسي والأمني من أهمية في تحقيق التقدم والتنمية في شتى الميادين، كما يعتبر الاستقرار السياسي وتوفير الأمن داخل الدولة أحد الركائز الأساسية لتطور أي دولة.

زيادة على ذلك فقد كان كل من المحور الأمني والسياسي من أولى اهتمامات وانشغالات الطرفين بحيث تم تناوله في مقدمة محاور الاتفاقية، كما تناول الشريكان المسائل ذات الاهتمام المشترك والاتفاق على تعزيز التعاون في ميدان العدالة والشؤون الداخلية.

- الباب الثاني: القواعد الأساسية لحركة التبادل الحر للمنتجات

يقوم الاتحاد الأوروبي والجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر بشكل تدريجي، خلال فترة انتقالية تمتد إلى 12 سنة، كحد أقصى وبالتوافق مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة، حيث أن السلع التي تكون محور التفاوض حول التعريفة الجمركية تشمل مواد صناعية، فلاحية، ومنتجات الصيد البحري، ذات الأصل الجزائري أو الأوروبي، والتي تم تفصيلها في البروتوكولات المرفقة بنص الاتفاقية.

-الباب الثالث: تجارة الخدمات

ينص اتفاق الشراكة على أن أعضاء الاتحاد الأوروبي يؤكدون على التزامهم في إطار الاتفاق العام حول التجارة والخدمات بمعاملة موردي الخدمات الجزائريين معاملة لا تقل عن معاملة الموردين الأوروبيين، كما أن الجزائر سوف تمنح بدورها لموردي الخدمات الأوروبيين امتيازات خاصة انطلاقا من قائمة الالتزامات المتفق عليها، حيث يشمل الاتفاق تأدية الخدمات الحدودية، الحضور التجاري، النقل والحضور الظرفي للأشخاص الطبيعيين ، مع العلم أنه تم تحديد موعد بعد 5 سنوات من تاريخ توقيع الاتفاقية (سنة 2005) لمعالجة هذا الجانب (التجارة والخدمات) وهذا باعتبار أن الجزائر لم تنضم بعد إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهي الفترة التي يراها الطرفان كافية لانضمام الجزائر إلى المنظمة.

الباب الرابع : المدفوعات، رؤوس الأموال، والمنافسة، وغيرها من الترتيبات الاقتصادية

تم التعرض في هذا الباب إلى كل ما يتعلق بالمدفوعات الجارية والمتداولة لرؤوس الأموال، حيث يلتزم الاتحاد الأوروبي والجزائر بترخيص كل المدفوعات المتعلقة بالصفقات، وذلك بعملة قابلة للتحويل، كما يعمل الطرفان على ضمان حرية تداول وانتقال رؤوس الأموال، الخاصة بالاستثمار المباشر في الجزائر، وكذا إمكانية تصفيتها وإعادة ترحيل نواتجها وأرباحها إلى موطنها الأصلي. وفيما يخص ميزان المدفوعات، وفي حالة وجود صعوبات فيه، يمكن للطرفين اتخاذ بعض الإجراءات والتدابير المفيدة للصفقات، وفقا لقواعد الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والقانون الأساسي لصندوق النقد الدولي، وذلك لفترة محددة لا تتعدى المدى الضروري لتدارك وضعية ميزان المدفوعات. أما في ما يخص المنافسة، فحسب نص الاتفاقية، لا يجوز القيام بأية إجراءات من شأنها أن تضع المؤسسات الجزائرية أو الأوروبية موضع منافسة، حيث يتعارض ذلك مع اتفاق الشراكة، كما تمنع أية سياسة احتكارية من طرف أي مؤسسة.

- الباب الخامس: التعاون الاقتصادي

ويغطي ذلك عدة مجالات وهي: التعاون الجهوي، العلوم التقنية والتكنولوجية، البيئة، الصناعة، تأهيل الهياكل الاقتصادية، حماية وترقية الاستثمارات ،التفتيش والمطابقة، تقارب التشريعات الخدمات المالية، الفلاحة والصيد، النقل، الاتصالات، مؤسسات الإعلام، الطاقة والمناجم، السياحة والصناعة التقليدية، الجمارك، الإحصاء، حماية المستهلكين، وحوار حول السياسة الاقتصادية الكلية ووسائل تطبيق هذه الإجراءات، كما يعمل هذا التعاون على تشجيع التكامل بين الدول المغاربية وذلك بتنفيذ كل تدبير من شأنه أن يساهم في تنمية هذه العلاقات بين الدول المغاربية.

- الباب السادس: التعاون الاجتماعي والثقافي

لم تقتصر اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على الجانب الاقتصادي والسياسي فقط، بل تبلورت لدى الطرفين الرغبة في تعزيز الروابط بينهما في شتى الميادين، فانصب اهتمامهما على المواضيع والقضايا الاجتماعية والثقافية وحتى الإنسانية ، هذه الأخيرة التي تعد مبدأ هاما منصوص عليه في المواثيق الدولية ويسعى المجتمع الدولي إلى إرساءه في جل العلاقات الدولية ، وهذا ما تجسد فعلا من خلال ما احتوت عليه هذه الشراكة.

حيث تم التطرق إلى الإجراءات المتعلقة بحقوق العمال، وقد ركز هذا الباب على ضرورة الحوار في المجال الاجتماعي، وذلك من أجل مناقشة المواضيع الاجتماعية الهامة والمتعلقة بـ :

. العمل والشروط المعيشية للعمال والأشخاص التابعين لهم.

.الهجرة غير الشرعية، وحالات إرجاع الأشخاص ذوي الوضعية غير القانونية بالنسبة للتنظيمات المرتبطة بالإقامة، والمطبقة في الدول المضيفة.

-البرامج التي تساعد على تحقيق مساواة في التعامل مع الرعايا الجزائريين والأوروبيين، وتطوير المعارف المتبادلة بين الثقافات والحضارات، وإلغاء التمييز العنصري.

وفي مجال الثقافة والتربية، يهدف الاتفاق إلى:

- ترقية التبادل والتعاون الثقافي.

- الإسهام في تحسين المنظومة التربوية والتكوين.

- **الباب السابع : التعاون المالي**

يشمل التعاون المالي الميادين التالية: تحديث الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تأهيل المنشآت، الإجراءات المصاحبة لعملية إقامة منطقة التبادل الحر، وتشريعات المنافسة.

- **الباب الثامن: التعاون في مجال العدالة والشؤون الداخلية**

لقد أعطى الطرفان أهمية خاصة لتعزيز المؤسسات في ميدان تطبيق القانون وسير العدالة، من أجل تعزيز دولة القانون، ويشمل التعاون في هذا الميدان عدة جوانب هي : تعزيز مؤسسات الدولة، حرية انتقال الأفراد، إعادة الإدماج والتعاون في المجال القضائي حول الوقاية من الجريمة المنظمة، مكافحة الإرهاب، مكافحة عملية تبييض الأموال، مناهضة العنصرية، ومكافحة الرشوة.

- **الباب التاسع : الإجراءات المؤسساتية**

ويهدف إلى تسهيل عمليات سير الاتفاق. حيث تم تأسيس مؤسستين هما :

مجلس الشراكة ولجنة الشراكة.

***مجلس الشراكة** : يجتمع مرة في السنة، وذلك على مستوى الوزارة، يقوم بدراسة جميع المشاكل ضمن الاتفاقية، إضافة إلى طرح مسائل أخرى ثنائية أو حتى دولية، ذات مصلحة موحدة، يتألف المجلس من أعضاء تابعين لمجلس الاتحاد الأوروبي، وأعضاء آخرين تابعين للحكومة الجزائرية.

* **لجنة الشراكة** : وهي مختصة بمتابعة سير الاتفاق، حيث تقوم بوضع القرارات اللازمة لتنظيمه، إضافة إلى صلاحيات أخرى ممنوحة لها من قبل مجلس الشراكة، وتتكون هذه اللجنة من ممثلي أعضاء مجلس الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية من جهة، والجزائر من جهة أخرى، وتجتمع بالتناوب إما بالجزائر أو بالاتحاد الأوروبي.

إن الباب التاسع يمثل البند الأخير من الاتفاقية، ويتضمن بالإضافة إلى الإجراءات المؤسساتية، 6 ملاحق و 7 بروتوكولات، تبين وتوضح إجراءات وقواعد تنفيذ بنود هذه الاتفاقية.

وتناول الملاحق الستة لهذا الاتفاق القواعد التالية:[1]

- القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية والمنتجات الفلاحية المصنعة لكل من الجزائر والإتحاد الأوروبي.
- الواردات الجزائرية من المنتجات الصناعية الأوروبية الخاضعة لتخفيض الرسوم الجمركية .
- الواردات الجزائرية من المنتوجات الصناعية الأوروبية .
- قائمة المنتجات الخاضعة للملحق الإضافي المؤقت"DAP".
- كيفيات تطبيق قواعد المنافسة.
- ملحق خاص بالملكية الصناعية والفكرية، والتجارية.

أما البروتوكولات المكملة فتبرز القواعد التالية:

- القواعد المطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية الجزائرية داخل الإتحاد الأوروبي.
- القواعد المطبقة على صادرات المنتجات الفلاحية الأوروبية داخل الجزائر .
- القواعد المطبقة على صادرات منتجات الصيد البحري الجزائري داخل الإتحاد الأوروبي.

[1] علي لزعر، ناصر بوعزيز، **تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية**، مجلة أبحاث اقتصادية و ادارية ،جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05، جوان 2008، ص 34.

- القواعد المطبقة داخل صادرات منتجات الصيد البحري للإتحاد الأوروبي داخل الجزائر.
- القواعد المطبقة على المنتجات الفلاحية المصنعة.
- تعاريف قواعد المنشأ وطرق ووسائل التعاون الإداري.
- التعاون الإداري المتبادل في ميدان الجمارك.

وإنطلاقا مما سبق ومن خلال تفحصنا لبنود هذه الاتفاقية، فإن من جملة الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها هذا الاتفاق ما يلي:[1]

- ✓ وضع إطار ملائم للحوار السياسي بين الطرفين.
- ✓ وضع الشروط الملائمة لتحرير المبادلات وتنقل رؤوس الأموال بصفة تدريجية.
- ✓ دعم العلاقات الاجتماعية وتطوير التعاون في المجالات الثقافية والإنسانية.
- ✓ تشجيع الاندماج المغاربي بدعم المبادلات والتعاون بين الجزائر ودول المنطقة.
- ✓ تدعيم الإصلاحات المؤدية إلى عصرنة وتحديث الاقتصاد.
- ✓ إنشاء منطقة للتبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي على مدى 12 سنة، كأقصى تقدير من العمل التدريجي لإزالة الحواجز الجمركية، وقد تم الاتفاق على تحديد ثلاث قوائم من السلع ، وسيتم تحريرها وفق جدول زمني متفق عليه.

[1] محمد لحسن علاوي، مرجع سبق ذكره، ص 154.

المبحث الثالث: منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية

زيادة عن الاهتمام الواسع للتعاون في المجال الاقتصادي فقد اهتم كذلك كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر بعنصر جد هام نص عليه إعلان برشلونة والمتجسد في إقامة منطقة التبادل الحر.

لقد مس التعاون التجاري التنقل الحر للسلع والمنتجات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، وهذا من خلال الإنشاء التدريجي لمنطقة التبادل الحر بينهما في مدة أقصاها 12 سنة من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التطبيق عملا بالأحكام والإجراءات المنصوص عليها في الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة المبرمة عام 1994 وكذا احترام الأحكام والقواعد المعمول بها في الاتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة (OMC) ومن ذلك فإن منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد الأوروبي ستكون بحلول سنة 2017.

المطلب الأول: خصائص منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية

يقصد بمنطقة التبادل الحر(ZLE) ذلك "التجمع الاقتصادي بين مجموعة من الدول، يتم بمقتضاه تحرير التجارة فيما بين هذه الدول من كافة القيود والحواجز الجمركية المفروضة على التجارة مع احتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية إزاء الدول التي تكون خارج هذه المنطقة، وهذا قصد تحقيق أهداف ومنافع اقتصادية تكمن في تعظيم الإنتاج وزيادة حجم التجارة بين دول المنطقة".[1]

تتميز مناطق التبادل الحر بمجموعة من الخصائص والمبادئ المختلفة، فكذلك منطقة التبادل الحر بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لها خصائصها ومبادئها التي تميزها عن غيرها التي تم الاتفاق على إنشائها بعد التعديل في حدود سنة 2020، بحيث تندرج هذه الخصائص والمبادئ تحت مواد الاتفاقية في إطار الشراكة التي دخلت حيز التنفيذ سنة 2005.

[1] عابد بوسكة، **أثر الشراكة الأورو متوسطية على التكامل المغاربي**، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009-2010، ص71.

تتمتع منطقة التبادل الحر المزمع إنشاؤها بين كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي مع مطلع 2017 بالخصائص التالية:

- إن منطقة التبادل الحر هي منطقة تتكون من بلد واحد من جهة والمتمثل في الجزائر ومجموعة من البلدان من جهة ثانية والمتمثلة في الاتحاد الأوروبي.[1]

- إن منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية هي منطقة قائمة على أسس غير متكافئة بدليل أن مستوى النمو الاقتصادي لدى الاتحاد الأوروبي يختلف عن مستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.

-تعد منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية منطقة بين دولة نامية (الجزائر) والتي تعتمد في اقتصادها على قطاع وحيد المتمثل في قطاع المحروقات وهي ذات اقتصاد منعزل غير تنافسي وبين مجموعة دول متقدمة هي (الإتحاد الأوروبي) تمثل أقوى التكتلات الاقتصادية في العالم بحيث تعتبر نموذجا فعالا للتكامل الاقتصادي.[2]

***مبادئ منطقة التبادل الحر الأوروجزائرية**

تتميز منطقة التبادل الحر بجملة من المبادئ نجملها فيما يلي:[3]

1- مبدأ المعاملة بالمثل:

إن إنشاء منطقة التبادل الحر بين كل من الجزائر والاتحاد الأوروبي ستتم فيه عمليات التحرير التجاري الخاص بالمنتجات المصنعة من الطرفين (الجزائر والاتحاد الأوروبي على حد سواء أي إلغاء المعاملة التفضيلية) عكس ما كان سائد في اتفاق التعاون المبرم سنة 1976، أين كانت التسهيلات التجارية المتعلقة بهذه المنتجات تمنح من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية (الاتحاد الأوروبي).

---

[1] سليمة رقيبة، **الشراكة الأوروجزائرية:هل هي نعمة أو نقمة ؟**، الملتقى الدولي حول: آثار وإنعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص168.

[2] سعدية قصاب،**الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي**،الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الاداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر،2003،ص3.

[3] فاطمة شواشي، مرجع سبق ذكره، ص86.

2- مبدأ التدرج:

مفاد ذلك أن عمليات التحرير والتفكيك الجمركي تتم بشكل تدريجي خلال فترة زمنية حددت في هذه الاتفاقية ب 12سنة.

3- مبدأ المرونة والتكييف:

إذ أنه بموجب اتفاقية الشراكة فإنه يمكن للطرف الجزائري تغيير جدول أو رزمانة التفكيك الجمركي المتعلق بالمنتجات المصنعة، والسماح لها بإحداث تعديلات خلال الفترة الانتقالية في حال حدوث ظروف استثنائية تتعلق بإحداث ضرر على أحد القطاعات.

المطلب الثاني: مخطط التفكيك التعريفي في اتفاق الشراكة الأوروجزائرية

سيتم في إطار اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي التحرير التدريجي للسلع والمنتجات الصناعية والمنتجات الزراعية ومنتجات الصيد البحري و المنتجات الزراعية المحولة والتي تم النص عليها في الباب الثاني من الاتفاقية كما يلي:

1- المنتجات الصناعية:

تم النص عليها من خلال الفصل الأول من الباب الثاني من هذه الاتفاقية ، حيث أنه تسري أحكام هذا الاتفاق على المنتجات التي يكون منشؤها الجزائر والاتحاد الأوروبي والمدرجة في الفصول من 25 إلى 90 من المدونة المشتركة للاتحاد الأوروبي والتعريفة الجمركية الجزائرية إذ يستثنى من ذلك المنتجات الواردة في الملحق رقم 01 من هذا الاتفاق.

نص اتفاق الجزائر والاتحاد الأوروبي على استفادة المنتجات الصناعية ذات المنشأ الجزائري والمستوردة من طرف الاتحاد الأوروبي من الإعفاء التام من الحقوق الجمركية وكذا من الرسوم التي لها أثر مماثل.

أما فيما يتعلق بالمنتجات الصناعية التي يكون منشؤها الاتحاد الأوروبي والتي يتم استيرادها من طرف الجزائر فقد تم تصنيفها حسب نص الاتفاق إلى 3 أصناف كما يلي:

الصنف الأول من المنتجات وهو القائمة التي ورد ذكرها في الملحق رقم 02 من الاتفاق إذ يتم إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل عند بدء سريان الاتفاقية أي بداية من سنة 2005.[1]

أما **الصنف الثاني** فيتم من خلاله إلغاء الحقوق الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل لقائمة المنتجات الأوروبية الوارد ذكرها في الملحق رقم 03 بصفة تدريجية حسب الرزنامة التالية:

- ✓ بعد مضي سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 80% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 3 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 70% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 4 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 60% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 5 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 40% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 6 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 20% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 7 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم إلغاء كافة الحقوق المتبقية.

أما **الصنف الثالث** فيتم فيه الإلغاء التدريجي للمنتجات غير الواردة في المادتين 2 و 3 وذلك حسب الرزنامة التالية:

- ✓ بعد مضي سنتين من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 90% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 3 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 80% من الحق القاعدي.

[1] زعباط عبد الحميد، **الشراكة الأورو جزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، 2004 ، ص57.

- ✓ بعد مضي 4 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق وكل رسم إلى 70% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 5 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 60% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 6 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 50% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 7 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 40% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 8 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 30% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 9 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 20% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 10 سنوات من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 10% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 11 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم تخفيض كل حق و كل رسم إلى 5% من الحق القاعدي.
- ✓ بعد مضي 12 سنة من دخول الاتفاق حيز التنفيذ فإنه يتم إلغاء الحقوق المتبقية.

وفي حال تعرض أي منتوج لصعوبات خطيرة فإنه بإمكان لجنة الشراكة إعادة النظر في الرزنامة الخاصة بالصنفين الثاني والثالث بطلب من الجزائر على أن لا يتجاوز التمديد المدة القصوى للفترة الانتقالية بحيث لا يمكن تمديدها خارج هذه الفترة والمحددة في المادة 6 من هذا الاتفاق ب 12 سنة من دخوله حيز التنفيذ.

ويمكننا تلخيص جدول أعمال تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الصناعية (التفكيك التعريفي) في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وفق القوائم الثلاث التي اتفق الطرفين عليها في الجدول التالي:

جدول رقم (06): جدول أعمال التخفيض الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية وفقا للقوائم المتفق عليها بين الطرفين

سنوات المرحلة الإنتقالية	السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة
0*	2005	%100	٠	٠
1	2006	%0	٠	٠
2	2007	%0	%20	%10
3	2008	%0	%10	%10
4	2009	%0	%10	%10
5	2010	%0	%20	%10
6	2011	%0	%20	%10
7	2012	%0	%20	%10
8	2013	%0	%0	%10
9	2014	%0	%0	%10
10	2015	%0	%0	%15
11	2016	%0	%0	%5
12	2017	%0	%0	%0
في سنة 2017 يتم تحرير كامل للتبادل التجاري الخاص بالمنتجات الصناعية بين الطرفين				

المصدر: وفاء سلامة، **واقع وآفاق الإقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الأورومتوسطية**، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015-2016، ص214.

*سنة الدخول في مرحلة تنفيذ الإتفاقية سبتمبر سنة(2005).

2-المنتجات الزراعية و منتجات الصيد البحري والمنتجات الزراعية المحولة:

على عكس المنتوجات الصناعية التي من المقرر تحرير تبادلها التجاري عند انتهاء فترة 12 سنة الانتقالية وفق ما اتفق عليه الشريكين، فإن إتفاقية الشراكة تنص على التحرير التدريجي للمنتجات الزراعية و السمكية و المنتجات الزراعية المحولة خلال الخمس سنوات الأولى من بداية تنفيذ الإتفاق، و بالتالي فإن هذه المنتجات على موعد لتحرير أكبر من بداية السنة السادسة من تنفيذ الإتفاق.

أ المنتجات الزراعية: تستفيد المنتجات الزراعية التي يكون منشؤها المجموعة الأوروبية عند استيرادها في الجزائر من تخفيضات تتراوح بين 20 و 100% من نسبة التعريفة المفروضة عليها أساسا ضمن حصص تعريفية تفضيلية،[1] حيث أن 72,81% من الأصناف التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية تستفيد من تخفيض % 100 من التعريفة الأساسية (أي 83 صنفا من أصل 114 صنفا).

ب منتجات الصيد البحري: تستفيد منتجات الصيد البحري التي يكون منشؤها المجموعة الأوروبية عند استيرادها في الجزائر من تخفيضات تتراوح بين 25% و 100% من نسبة التعريفة المفروضة عليها أساسا ضمن حصص تعريفية تفضيلية، حيث أن 39 صنفا من الأصناف التعريفية الخاصة بمنتجات الصيد البحري من أصل 88 صنفا تستفيد من تخفيض 100% من التعريفة الأساسية أي ما يعادل 32,44%.

ج. المنتجات الزراعية المحولة: تستفيد المنتجات الزراعية المحلة ذات المنشأ الأوروبي عند استيرادها في الجزائر من تفضيلات تجارية حسب ما ورد في الملحق رقم 2 من البروتوكول 5، و التي ترد في قائمتين:

- القائمة الأولى: تحدد السلع الزراعية المصنعة التي تخضع لتنازلات فورية، إذ تستفيد من إلغاء للرسوم الجمركية و الرسوم الأخرى ذات الأثر المماثل يتراوح ما بين 20 % إلى 100%، حيث أن 34 صنفا من أصل 50 صنا من الأصناف التعريفية الخاصة بالمنتجات الزراعية المحولة تستفيد من تخفيض 100% من التعريفة الأساسية أي ما نسبته 68% منها.

[1] فتيحة قشرو، **تقييم أثر التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015**، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الإقتصادية، الجزائر، العدد 06، 15 أفريل 2017.

– القائمة الثانية : تتضمن السلع الزراعية المحلية الخاضعة لتخفيض جمركى تدريجي خلال المرحلة الانتقالية.

د. **المنتجات الزراعية الأخرى:** تتعلق بالمنتجات الزراعية ذات المنشأ الأوروبي و المستوردة في الجزائر والمدونة في البروتوكول 2 من الاتفاقية، و التي تشمل 118 منتجا، فيتم تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح ما بين 20% و 100%.

أما المنتجات الزراعية الجزائرية المصدرة إلى الاتحاد الأوروبي فهي تخضع بدورها لبعض التفضيلات الممنوحة من قبل الاتحاد الأوروبي و المتمثلة في تخفيض كلي أو جزئي للرسوم الجمركية، و كذا الخضوع لنظام الحصص المتفق عليه بين الطرفين، سواء من حيث الكمية أم المدة الزمنية التي يتم فيها تطبيق الحصة الجمركية.

- **منتجات الصيد البحري:** تستفيد منتجات الصيد من إعفاء كلي من الرسوم الجمركية، إلى جانب بعض المنتجات البحرية المحولة كمصبرات السمك.
- **المنتجات الزراعية المحولة:** تم تقسيمها إلى ثلاث قوائم كما يلي:

– القائمة الأولى: تتضمن 163 منتجا يستفيد من إلغاء كلي للرسوم الجمركية و القيود الكمية.

– القائمة الثانية: تتضمن 8 منتجات تتعلق بالمواد الغذائية و مشتقات الحليب، حيث تخضع لإعفاء من الرسوم الجمركية ضمن حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين.

– القائمة الثالثة: تتضمن 144 منتجا تخضع لتخفيض كلي أو جزئي للرسوم الجمركية المفروضة عليها.

المنتجات الزراعية الأخرى: تخضع لتخفيض في الرسوم الجمركية المفروضة عليها بنسب تتراوح بين 20 %و 100% ضمن حدود الحصص المتفق عليها بين الطرفين.

المطلب الثالث: الهيكل الجديد لتفكيك التعريفة الجمركية مع الإتحاد الأوروبي

قامت الجزائر بتقديم طلب للإتحاد الأوروبي يتضمن مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي المتفق عليها في اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية، وهذا في اطار الدورة الخامسة لمجلس الشراكة المنعقدة بتاريخ 15 جوان 2010، وبعد سنتين من المفاوضات بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وافق هذا الأخير على طلب الجزائر لتعديل مخطط التفكيك الجمركي في شهر أوت سنة 2012 وقد تضمنت هذه الرزنامة تأجيل رفع الحواجز الجمركية على أصناف واسعة من المنتجات المصنعة التي تستوردها الجزائر والتي تقرر دخولها حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2012. [1]

يعتبر هذا الطلب أول عريضة يتقدم بها بلد متوسطي للاتحاد الأوروبي الهدف منها إعادة النظر في رزنامة التفكيك الجمركي لضمان الحماية لبعض الفروع الصناعية الوطنية النامية لتهيئة المؤسسات الجزائرية وتحضيرها لمنافسة المنتجات الأوروبية في اطار منطقة التبادل الحر المقرر إقامتها في حلول 2020.

1- التفكيك الجمركي الجديد الخاص بالمنتجات الزراعية و المواد الغذائية: تم الاتفاق على مراجعة التفضيلات المقدمة للاتحاد الأوروبي و الحصص الجمركية الخاصة بالمنتجات الزراعية كما يلي: [2]

- إلغاء 25 حصة تعريفية جمركية من المنتجات الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي .
- إلغاء التفضيلات التعريفية الخاصة بمادتين غذائيتين ممنوحة للاتحاد الأوروبي.
- إعادة فتح 9 حصص تعريفية تفضيلية من المنتجات الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي.
- تعديل حصتين تعريفيتين للمنتجات الزراعية ممنوحة للاتحاد الأوروبي.

2- التفكيك الجمركي الجديد الخاص بالمنتجات الصناعية: شملت عملية المراجعة 1058 صنفا تعريفيا أوروبي المنشأ، و الذي يعتبر حساسا بالنسبة للإنتاج و التشغيل و الاستثمار، و ذلك على النحو التالي:

---

[1] إبراهيم بوجلخة، **دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية**، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013، ص178.

[2] رابح حوني، خير الدين بلعز، **التجارة الخارجية للجزائر بين الترتيبات التجارية الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف**، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة "واقع ورهانات المستقبل "، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، 23-24 نوفمبر 2014، ص5.

أ. **بالنسبة لمنتجات القائمة الثانية:** تمت مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي ل 267 بنا تعريفيا ما يمثل حوالي 24% من منتجات القائمة الثانية، و ذلك على مستويين :

المستوى الأول: يستفيد 82 بندا تعريفيا من المنتجات الجد حساسة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية، و من مهلة إضافية قدرها 4 سنوات، للوصول إلى نسبة 0% في سنة 2016 عوض 2012، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (07): المخطط الجديد للتفكيك الجمركي لمنتجات القائمة 2(المستوى الأول)

	التعريفة الجمركية الأساسية	رقم التعريفة	2012	2013	2014	2015	2016
المستوى الأول 82 صنفا تعريفيا	%30	09	%23	%18	%12	%06	% 0
	%15	73	%12	%10	%07	%3.5	%0

المصدر: أسماء سي علي، **انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل التجارة الخارجية – آفاق ما بعد 2015 –** ،أطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017، ص 190.

المستوى الثاني: يضم 185 بندا تعريفيا يستفيد من تعليق تطبيق الحقوق الجمركية لفترة إضافية مدتها سنتان، و مهلة إضافية مدتها 4 سنوات، قبل أن يتم تخفيضها إلى نسبة 0% عام 2016 عوض 2012، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (08): المخطط الجديد للتفكيك الجمركي لمنتجات القائمة 2 (المستوى الثاني)

المستوى الثاني 185 تعريفة جمركية	التعريفة الجمركية الأساسية	رقم التعريفة	2012	2013	2014	2015	2016
	%5	185	%3	%3	%2	%1	%0

المصدر: أسماء سي علي، مرجع سابق، ص 191.

ب. بالنسبة لمنتجات القائمة الثالثة: تمت مراجعة رزنامة التفكيك الجمركي لـ 791 بندا تعريفيا ما يمثل حوالي 43% من منتجات القائمة الثالثة، و ذلك على مستويين:

المستوى الأول : يستفيد 174 بندا تعريفيا من المنتجات الجد حساسة من إعادة تطبيق جزئي للحقوق الجمركية، و من مهلة إضافية مدتها 3 سنوات، للوصول إلى نسبة 0% في سنة 2020 بدل 2017، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (09): المخطط الجديد للتفكيك الجمركي لمنتجات القائمة 3 (المستوى الأول)

المستوى الأول 174 صنفا تعريفيا	التعريفة الجمركية الأساس	عدد الأصناف التعريفية	2012-2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
	%12 / %30	163	%23	%21	%19.2	%14.4	%9.6	%4.8	%0
	%6 / %15	11	%12	%11	%10.4	%7.8	%5.2	%2.6	%0

المصدر: أسماء سي علي، مرجع سبق ذكره، ص193.

المستوى الثاني: يضم 617 بندا تعريفيا يستفيد من تعليق تطبيق الحقوق الجمركية لفترة إضافية تمتد من 2012 إلى 2015، ومهلة إضافية مدتها 3 سنوات، قبل أن يتم تخفيضها إلى نسبة 0% عام 2020 عوض 2017، كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (10): المخطط الجديد للتفكيك الجمركي لمنتجات القائمة 3 (المستوى الثاني)

	التعريفة الجمركية الأساس	عدد الأصناف التعريفية	2012-2015	2016	2017	2018	2019	2020
المستوى الثاني 617 صنفا تعريفيا	%12 / %30	575	%21	%16.8	%12.6	%8.4	%4.2	%0
	%6% / %15	21	%10.5	%8.4	%6.3	%4.2	%2.1	%0
	%2 / %5	21	%3.5	%2.8	%2.1	%1.4	%0.7	%0

المصدر: أسماء سي علي، مرجع سبق ذكره، ص193.

خلاصة الفصل:

إن العلاقات القائمة بين الجزائر والاتحاد الأوربي ليست وليدة اليوم وإنما هي قديمة تبلورت جذورها التاريخية منذ وجود الاستعمار الفرنسي في الجزائر، وبعد نيل الجزائر لاستقلالها استطاعت الحصول على مجموعة من الامتيازات التي تمنح من طرف المجموعة الاقتصادية الأوروبية آنذاك طبقا لما ورد في معاهدة روما المؤسسة لهذه المجموعة.

إلا أن الوضع لم يدم بسبب معارضة الدول الأعضاء على منح النظام التفضيلي الأمر الذي دفع بالجزائر التوقيع على اتفاقية التعاون سنة 1976، هذه الأخيرة التي بموجبها تحصلت الجزائر على مساعدات مالية تجسدت في أربع بروتوكولات مالية، حيث انصب الاهتمام في هذه الاتفاقية على ترقية وتشجيع المبادلات التجارية. إلا أنه ومع التطورات الاقتصادية الراهنة كالعولمة، الشركات المتعددة الجنسيات وظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر رافدا حقيقيا للتنمية شاملة واشتداد المنافسة الاقتصادية، ظهور التكنولوجيا المتطورة، وتزايد نسبة الهجرة غير الشرعية وتردي الأوضاع الاجتماعية سعت الدول الأوروبية إلى التفكير في توسيع من طبيعة وأهداف هذه العلاقات والتوصل إلى إقامة اتفاقيات شراكة كمفهوم جديد في العلاقات الدولية.

لقد جاء مؤتمر برشلونة سنة 1995 ليوضح الملامح الأساسية التي تقوم عليها اتفاقية الشراكة المبرمة بين دول الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية لا سيما المتعلقة بإقامة منطقة التبادل الحر، والملاحظ أن التوقيع على هذا النوع من الاتفاقية كان من طرف الاتحاد الأوروبي من جهة وكل دولة من الدول المتوسطية على حدى من جهة أخرى وهدا ما يثبت عدم التكافؤ والتوازن الموجود في اتفاقية الشراكة هذه.

أما بالنسبة للجزائر وبعد تدهور الأوضاع فيها خاصة مع انخفاض أسعار البترول سنة 1986 والعشرية السوداء التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينات قررت التفاوض مع الاتحاد الأوروبي لعقد اتفاقية شراكة معه، إلا أن الملاحظ أن هذه المفوضات كانت عسيرة امتدت إلى أكثر من 17 جولة ولعل السبب في ذلك راجع لخصوصية الاقتصاد الجزائري والأوضاع المزرية التي عاشتها الجزائر. لكن في نهاية المطاف وقعت الجزائر على اتفاقية الشراكة في أفريل 2002 بفالنسيا.

لقد تناولت اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية مختلف الجوانب الأمنية والسياسية، الاقتصادية والمالية، التجارية، الاجتماعية، الثقافية، الإنسانية، وهذا عكس ما كان سائد في اتفاقيات التعاون السابقة.

ونظرا لعدم تمكن الجزائر من إعادة تأهيل اقتصادها فقد لجأت إلى تعديل رزنامة التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي وذلك سنة 2012 حيث تم تأجيل الإرساء الفعلي لمنطقة التبادل الحر إلى سنة 2020 بدلا من سنة 2017.

الفصل الثالث

تمهيد:

إن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية بهدفها المتعلق بإنشاء منطقة التبادل الحر سيؤدي لا محال إلى تفتح الاقتصاد الجزائري على العالم ككل. مما سيخلف انعكاسات منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي لا سيما على الاقتصاد الوطني الجزائري، باعتبار الجزائر طرفا ضعيفا في هذه الاتفاقية. سواء كان ذلك في القطاع الزراعي أو الصناعي من أجل جعل الاقتصاد الجزائري في مستوى المعايير التي تتمتع بها الاقتصاديات الأجنبية.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل أن نعالج الانعكاسات التي تنجم عن منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية وعوائق ومتطلبات نجاحها في ظل الوضعية الحالية للاقتصاد وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: أثر الشراكة على القطاعين الزراعي و الصناعي و العمالة.

المبحث الثاني: أثر الشراكة على إيرادات الميزانية العامة و الميزان التجاري.

المبحث الثالث: متطلبات نجاح اتفاقية الشراكة.

المبحث الأول: انعكاسات الإتفاقية على القطاع الزراعي و الصناعي و العمالة

إذا كانت كل جوانب اتفاق الشراكة الأوروجزائرية لها أهميتها الخاصة، فإن العنصر الذي يحظى أكثر من غيره بالاهتمام هو الجانب الاقتصادي، بالنظر إلى طبيعة الرهانات المرتبطة به، خاصة في هذه الفترة الدقيقة من حياة الجزائر، التي هي في حاجة ماسة لتفعيل آلياتها الاقتصادية بغرض امتصاص مشاكلها الاجتماعية التي تراكمت منذ فترة التسعينات.

لا شك أن هناك واقعا جديدا سيواجه مختلف القطاعات الاقتصادية، كونها معرضة لمنافسة حادة تنشأ حتما عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، التي كانت تواجه السلع الأوروبية عند دخولها السوق الجزائرية، هذه المنافسة لها نتائجها متفاوتة من قطاع الأخر.

إن إقامة منطقة تبادل حر يعني الانتقال التدريجي من نظام تفضيلي قائم على أساس التنازلات من طرف واحد وهو الاتحاد الأوروبي، إلى اتفاق شراكة يؤدي إلى تكريس نظام للتنازلات المتبادلة بين الطرفين، أي بين اقتصاديات البلدان الخمسة والعشرون المكونة للمجموعة الأوروبية مجتمعة، واقتصاد بلد نامي منفرد.

إن آثار اتفاق الشراكة ستتراوح بين انعكاسات سلبية وأخرى إيجابية، خاصة خلال الجزائر في تطبيق المرحلة الانتقالية لإنشاء منطقة التجارة الحرة، واستمرار الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الأول:انعكاسات الاتفاقية على القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي قطاعا هاما ورافدا أساسيا لتحقيق التنمية في الجزائر خاصة وأنها تزخر بمساحات وأراضي شاسعة صالحة للاستغلال الفلاحي، إلا أنه لحد الساعة لا زال يعاني هذا القطاع من التهميش والإهمال لا سيما في مخططات التنمية، بحيث يتجلى من الناحية الواقعية فيما يلي: [1]

- ضعف المردودية.
- نقص الدعم المالي والتقني المقدم لهذا القطاع.
- انعدام الشفافية والمساواة في تقديم الدولة للمساعدات.

[1] بوزكري جمال، **الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وأثرها على الاقتصاد الجزائري**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2012-2013، ص 165.

- النقائص المسجلة في ميدان حماية الموارد وتنميتها.

والجدير بالذكر أن توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وتطبيق أحكامها لاسيما فيما يتعلق بإقامة منطقة التبادل الحر سيؤثر لا محال على القطاع الزراعي خاصة وأن الاتحاد الأوروبي يلبي حوالي 48% من حاجيات الجزائر للمواد الزراعية ، كما تصدر الجزائر حوالي 78% من منتجاتها الزراعية إلى الدول الأوروبية بعجز يتراوح ما بين 1.3 و 1.5 مليار دولار، والذي يمكن أن يتضاعف جراء عمليات تحرير المبادلات المتعلقة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري خصوصا مع غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية وضعف الانتاج الزراعي الوطني إذا ما قارناه بالمنتجات الزراعية الأوروبية من جهة، أما من جهة ثانية وكانعكاس ايجابي لهذه الشراكة فإن تحرير المبادلات المتعلقة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري سيسمح للجزائر بالحصول على فرص كبيرة لتصدير منتجاتها ذات مزايا كالتمور والحمضيات وتسويقها إلى الأسواق الأوروبية، وهذا شريطة تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير بالإضافة إلى توافرها على عنصرا الجودة والنوعية هذه المنتجات. كما أن اشتداد حدة المنافسة في ظل منطقة التبادل الحر سيحفز الجزائر على سعيها الدائم للاهتمام بالقطاع الفلاحي وتطويره[1].

➢ **الآثار السلبية:**

إن تطبيق اتفاق الشراكة سوف يؤثر بصورة مباشرة على هذا القطاع، فأوروبا تضمن 48% من حاجتنا من المواد الزراعية، وتستقبل 78% من صادراتنا الزراعية بعجز يتراوح ما بين 1.3 و 1.5 مليار دولار، هذا العجز يمكن أن يتضاعف بعد تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري، وهذا من خلال غزو المنتجات الأوروبية للسوق الجزائرية من جهة، وضعف الإنتاج الزراعي الوطني وكذا الحواجز غير الجمركية والتي يمكن أن تواجه المنتوج الجزائري عند تسويقه في الأسواق الأوربية كاشتراط المطابقة مع المعايير الخاصة بجمالية البيئة وصحة الإنسان والحيوان من جهة أخرى.[2]

ودون أن ننسى تمسك الاتحاد الأوربي بالسياسة الزراعية المشتركة، والتي من خلالها يقدم هذا الأخير دعما كبيرا للقطاع الزراعي، يصل إلى 40% من ميزانية الاتحاد. وما يسببه هذا من عجز للمنتجات الزراعية الجزائرية، على منافسة نظيرتها الأوروبية.

---

[1] فاطمة شواشي، مرجع سبق ذكره، ص 227.

[2] بوزكري جمال، نفس المرجع، ص 166.

➢ **الآثار الإيجابية.**

ذكر الآثار السلبية لتطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على القطاع الزراعي، لا يعني خلوه من آثار إيجابية على هذا القطاع ومنها:[1]

- تحرير المبادلات الخاصة بالمنتجات الفلاحية ومنتجات الصيد البحري سيفتح أمام الجزائر فرص واسعة لتصدير منتجات تملك فيها مزايا مهمة مثل: التمور، الطماطم، الحمضيات، ولحوم الأغنام، ومن ثم النفاذ إلى الأسواق الأوربية. لكن بشرط تحسين الإنتاج وتحقيق فائض للتصدير إضافة إلى توفير عنصر الجودة والنوعية في هذه المنتجات.

- إن اشتداد المنافسة في المستقبل، قد يشكل حافزا للجزائر، لكي تعمل على تطوير القطاع الفلاحي والاهتمام به.

المطلب الثاني: على القطاع الصناعي

إن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية ستؤثر بالدرجة الأولى على القطاع الصناعي لأن منطقة التبادل الحر المراد إقامتها تستهدف المنتجات المصنعة ونظرا لعمليات التفكيك الجمركي للحواجز الجمركية إزاء المنتجات الصناعية من خلال عمليات التبادل الحر بين الطرفين بحيث أن هذه الانعكاسات تختلف حسب القطاعات ودرجة انفتاحها ومستوى الكفاءة والأداء فيها.

تعتبر هذه الاتفاقية أداة هامة ستساعد المؤسسات الجزائرية وتمنحها فرصة دخول منتجاتها الأسواق الأوروبية، إضافة إلى احتكاكها مع المؤسسات الأوروبية الكبرى والسماح لها بنقل الخبرات والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة بغية تحسين أداء المؤسسة الجزائرية، كما ستمكنها هذه الشراكة من الاستفادة من البرامج المقدمة من طرف الاتحاد الأوروبي.[2]

و يمكن إجمال أهم الآثار الايجابية و السلبية لمنطقة التبادل الحر على القطاع الصناعي الجزائري كما يلي:

[1] بوزكري جمال، نفس المرجع، ص 166.
[2] فاطمة شواشي، مرجع سبق ذكره، ص 228.

أ- الآثار الايجابية:

- يوسع هذا الاتفاق حجم السوق الخارجية بالنسبة للمؤسسات الجزائرية ليشمل دولا أخرى تتميز بقدرة شرائية عالية عكس السوق الوطني، كما سيساعد على الاستفادة من شبكة التوزيع العالمية المحتكرة من طرف شركات أوروبية معروفة.

- الأثر الإيجابي على تكاليف إنتاج المؤسسات من حيث انخفاض الحقوق الجمركية للمواد الوسيطية والنصف مصنعة التي تعتبر مدخلا للعديد من المنتجات الوطنية.

- إن تخفيض مختلف القيود على دخول السلع والمنتجات الأوروبية إلى السوق الجزائرية، يشكل حافزا وباعثا لتحسين تنافسية المؤسسة الوطنية عن طريق تحسين كفاءتها الإنتاجية، يقينا منها أن ذلك هو الحل الوحيد للصمود أمام المنافسة التي لم تتعود عليها من قبل والعمل أكثر على اقتحام الأسواق الأوروبية بالشكل الصحيح والايجابي، فالاتفاق يوفر ضمانات لدخول المنتوج الجزائري للأسواق الأوروبية إذا توفرت فيه شروط النوعية المناسبة، مما يحث المؤسسات على الإسراع في عملية التأهيل وتعديل مخططات إنتاجها، كما ستمنح منطقة التبادل الحر فرصة للتخصص في المنتجات التي تتوفر لها إمكانيات الاقتصادية والموارد اللازمة، الأمر الذي يرفع من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية ويحسن أداء المؤسسة الاقتصادية الصناعية على وجه الخصوص.

- ستكتسب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية فرص الاستفادة من المهارات الإدارية العالمية من خلال الشراكة مع مؤسسات ذات قدرات عالية في الإنتاج و المعرفة والتكنولوجيا، وهو ما يسمح لها بتوفير مناخ ملائم لتطوير المشروعات الصناعية الخاصة لتحفيز النمو، وضمان التنوع في الإنتاج الصناعي ، الأمر الذي يمكنها من الاندماج في الاقتصاد العالمي بسرعة و فعالية.

ب- الآثار السلبية:

-ستفقد المؤسسات الجزائرية من جراء منطقة التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي ما تتمتع به من حماية خاصة، كانت تحظى بها منذ نشأتها .

- اندثار القطاعات الصناعية التي لا تستطيع منافسة المنتجات الأوروبية والتي تعتمد على قيمة مضافة محدودة أو مدخلات مستوردة، لغياب المعايير الدولية للإنتاج، ارتفاع تكلفتها، عدم إدخال عنصر رأس المال البشري التكنولوجي في محتواها، ومن ثمة فإن تحرير المبادلات التجارية في الوقت الراهن وعلى نطاق واسع

يؤدي إلى إقحام المؤسسات الجزائرية في منافسة غير متكافئة مع نظيرتها الأوروبية، وهذا لا يتعلق بالمؤسسات العامة فحسب بل وحتى الخاصة.

- يحول هذا الاتفاق في المستقبل دون إقامة وتطوير مؤسسات صغيرة ومتوسطة قوية، وهذا الأثر الأخطر والأهم للاتفاق، لهذا فإنه يترتب على إزالة التعريفات الجمركية اتخاذ سياسات صناعية تعويضية لدعم المؤسسات الوطنية للتخفيف من الأزمات الناجمة عن هذه الإزالة .

المطلب الثالث: على مستوى العمالة

إن اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية والهادفة إلى إنشاء منطقة التبادل الحر ستؤدي إلى تخصيص العمل في بعض القطاعات، الأمر الذي سيؤدي إلى تسريح العمال أو تحويلهم وبالتالي إلى زيادة حجم البطالة هذه الأخيرة التي ستؤثر على مستوى التنمية في الجزائر.

كما أن غزو السلع الأوربية للأسواق الجزائرية من خلال عمليات التفكيك الجمركي المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة سيؤدي لا محال إلى زيادة حدة المنافسة الأمر الذي سيؤدي بطبيعة الحال إلى إفلاس العديد من المؤسسات لافتقارها للجودة المطلوبة.

المبحث الثاني: أثر الشراكة على إيرادات الميزانية العامة و الميزان التجاري

يشكل اتفاق الشراكة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي فرصة حقيقية أمام المؤسسات الجزائرية، حيث يفتح الأسواق الأوروبية أمامها، غير أنه في المقابل يشكل تحديا كبيرا ينبغي على هذه المؤسسات رفعه، ذلك أنه يدعم حظوظ منتجات دول الاتحاد الأوروبي بالتواجد في السوق الوطنية، مما يعني أنه يؤدي في المحصلة إلى زيادة الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي و زيادة وارداتها منه، وهذا بسلع قد تختلف طبيعتها وتكلفة استيرادها على طبيعة وتكلفة السلع المصدرة، ما قد يعكس حالة من عدم التكافؤ في العلاقة بين الطرفين، في هذا الإطار تحاول من خلال هذا المبحث تحليل تطور المبادلات التجارية الجزائرية مع الاتحاد الأوروبي منذ دخول اتفاق الشراكة بين الطرفين حيز التنفيذ.

المطلب الأول : أثر التفكيك الجمركي على الإيرادات الجمركية

رغم أن الجزائر انتهجت نظام الحماية الجمركية من أجل حماية منتجاتها من حدة المنافسة الأجنبية، إلا أنها وجدت نفسها مجبرة على فتح أبوابها أمام المنتجات الأوروبية بموجب تطبيق اتفاقية الشراكة، فقد قامت في العديد من المرات بتخفيض النسب المئوية للتعريفة، كما قامت وبالموازنة مع عمليات إصلاح التعريفة الجمركية، بوضع آليات جديدة لحماية الإنتاج الوطني، ومثالا على هذا نجد أن المنتجات النهائية لقطاع الميكانيك عرفت انخفاضا في الرسوم الجمركية المفروضة عليها من حدود 30% إلى حدود 5%، كما تجدر الإشارة إلى أن قطاع غيار هذه المنتجات عرف ارتفاعا في الرسوم الجمركية المفروضة عليه، ولهذا فارتفاع الرسوم الجمركية المفروضة على السلع و المواد الأولية و باقي مدخلات الإنتاج بالنسبة لبعض الصناعات يؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع في أسعار منتجاتها مقارنة مع المنتجات المستوردة من الخارج والتي يتم تخفيض الرسوم الجمركية عليها مما يؤدي إلى تكبد المؤسسة الإنتاجية إلى خسائر كبيرة، وبهدف تفادي الأخطاء التي وقعت فيها التعريفة الجمركية الجديدة تم إنشاء فريق عمل من قبل مجلس مساهمات الدولة تترأسه وزارة الصناعة، حيث يضم كلا من وزارة المالية ووزارة التجارة، من أجل وضع أثر قانوني للتعريفة الجمركية وبهدف دعم الصناعات المحلية وذلك بمراعاة مبدأين أساسيين هما:[1]

- تخفيض الرسوم الجمركية المواد الأولية الموجهة للإنتاج.
- رفع الرسوم المطبقة على المواد النهائية بغية تشجيع الإنتاج الوطني وحمايته.

[1] غنية العيد شيخي، مرجع سبق ذكره، ص ص 48،49.

جدول رقم(11): خسائر التعريفة الجمركية جراء التفكيك الجمركي للرسوم الجمركية المفروضة على واردات المنتجات المصنعة من الإتحاد الأوروبي

السنوات	القائمة الأولى	القائمة الثانية	القائمة الثالثة	المجموع
2005	10497	/	/	10497
2006	10497	/	/	10497
2007	10497	2561	1660	14718
2008	10497	3825	3307	17629
2009	10497	5106	4954	20557
2010	10497	7667	6601	24765
2011	10497	10228	8247	28972
2012	10497	12789	9894	33180
2013	10497	12789	11541	34827
2014	10497	12789	13187	36473
2015	10497	12789	14834	38120
2016	10497	12789	15657	38943
2017	10497	12789	16533	39819
المجموع	136461	106121	106415	348997

المصدر: المديرية العامة للجمارك

القائمة الأولى: تضم المواد الأولية الصناعية و مدخلات بعض العمليات الإنتاجية.

القائمة الثانية: تضم الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوربي بنسبة 35%.

القائمة الثالثة: وتشمل المنتجات غير الواردة في القائمتين.

نلاحظ من خلال الجدول ما يلي:

- بمجرد دخول الاتفاقية سوف تسخر الجزائر 10.479 مليار دج، وذلك نتيجة للتفكيك الفوري لكل الرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات الواردة في القائمة الأولى.
- تزايد الخسائر في المجموعة الثانية بعد مرور سنتين لتصل في المجموع النهائي إلى 109121 مليار دج.

كما نلاحظ تزايد الخسائر من الإيرادات الجمركية في المجموعة الثالثة بعد مرور سنتين لتصل إلى 106415 مليار دج.

- تزايد الخسائر السنوية من الإيرادات الجمركية، والتي يتوقع أن تصل أثناء فترة التفكيك والمقدرة بـ 12سنة إلى 348.997 مليار دج.

وحسب توقعات الوكالة الجزائرية لترقية الصادرات ستواجه الخزينة العمومية الجزائرية في السنوات المقبلة المزيد من الخسائر والتي ستبلغ 20 مليار دولار في مطلع 2020.

المطلب الثاني: أثر الشراكة على الميزان التجاري

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر حيث تتمثل واردات الجزائر من الاتحاد الأوروبي في المعدات والآلات والمواد الغذائية والسلع الإنتاجية في حين تتمثل صادرات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي في النفط ومنتجاته وبعض المنتجات الصناعية وعلى هذا الأساس فان حجم ونمط التبادل يعكس نوع من عدم التكافؤ في هذه العلاقة، أما بالنسبة للصادرات الجزائرية إلى الاتحاد الأوربي فمن المتوقع أن يواجه المصدر الجزائري صعوبات جديدة للتعريف بمنتجاته في أسواق دول الاتحاد الأوربي إلى جانب الصعوبات التي يواجهها في الوقت الحالي كالمواصفات القياسية ومعايير الصحة ونظام الحصص والرسوم الجمركية والأسعار المرجعية.

إن عمليات التفكيك الجمركي المنصوص عليها في اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية إزاء السلع الصناعية القادمة من الاتحاد الأوروبي ستؤثر بشكل كبير على الميزان التجاري، هذا الأخير الذي كان يشهد فائضا في السنوات الأخيرة من خلال زيادة الواردات من السلع الأوروبية بوتيرة اكبر من الصادرات.

كما سينجر عن التفكيك الجمركي زيادة الضغط على الميزان التجاري لا سيما بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة الدول الأوروبية. فبالمقابل لا يمكن للجزائر الاستفادة من أي مزايا تفضيلية على صادراتها اتجاه السوق الأوروبية وهذا راجع للأسباب التالية:[1]

- إن الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية، وليس لها تأثير على تقليص الواردات إلى أوروبا فهي تعتمد على معايير أخرى صحية، بيئية، مواصفات فنية، معيار الجودة وغيرها. مما يؤدي إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حال عدم تطابقها مع المعايير المذكورة.

- إن دول الاتحاد الأوروبي منظمة إلى المنظمة العالمية للتجارة وهذا ما يجبرها على منح جميع الدول الأعضاء فيها نفس المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، وهذا وفقا لمبدأ الدولة الأولى بالرعاية. ضف إلى ذلك فإن الاتحاد الأوروبي قد أبرم اتفاقيات تحرير التجارة مع باقي الدول الأخرى كأمريكا والدول الآسيوية، ما يجعل الصادرات الجزائرية عرضة للمنافسة في الأسواق الأوروبية من طرف صادرات تلك الدول.

[1] عمورة جمال، **دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورو- متوسطية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005-2006، ص 394.

جدول رقم (12) : تطور الميزان التجاري بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2005-2015)

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	20.885	24.154	20.585	28.260	17.411
الواردات	10.498	9.977	11.270	15.401	14.821
الميزان التجاري	10.378	14.177	9.315	12.859	2.59
معدل التغطية (%)	198.94	242.1	182.65	183.49	117.47
السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الصادرات	21.075	27.850	32.764	31.920	29.458	20.708
الواردات	15.595	17.312	21.125	22.392	23.376	22.289
الميزان التجاري	5.48	10.538	11.639	9.528	6.082	-1.581
معدل التغطية (%)	135.14	160.87	155.09	142.55	126.02	92.91

المصدر: المركز الوطني للإعلام اللآلي و الإحصاء التابع للجمارك CNIS.

يتضح من خلال الجدول رقم **(12)** أن الميزان التجاري الجزائري مع الاتحاد الأوروبي سجل فائضا طيلة الفترة (2005_2015) إلا أنه في تذبذب من فترة لأخرى، و هذا نتيجة تذبذب حركة الصادرات والواردات، حيث انتقل رصيده من 10.387 مليون أورو عام 2005 إلى 14.177 مليون أورو عام 2006، بمعدل تغطية بلغ 242.1 %، و هو ما يعكس زيادة الصادرات بنسبة أكبر من زيادة الواردات خلال هذه الفترة، و يمكن تفسير هذه النتائج بالمخططات التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية خلال الفترة (2000_2005) مثل مخطط الإنعاش الاقتصادي، المخطط الوطني للتنمية الفلاحية و الريفية، إضافة إلى فتح مجالات الاستثمار المحلي و الأجنبي في مختلف القطاعات، مما كان له الأثر البارز على الميزان التجاري، خاصة ما يتعلق باستيراد التجهيزات الصناعية و المواد الخام التي تحتاجها هذه المخططات، مما أعطى دافعا قويا للصادرات من خلال ما أمكن تحقيقه في إطار الشراكات الأجنبية و ترقية الاقتصاد الوطني و تشجيع التصدير خاصة فيما يتعلق بالمنتجات البترولية و بعض الصناعات الخفيفة.

وفي عام 2007 انخفض فائض الميزان التجاري بنحو 3 % مقارنة بعام 2006 نتيجة انخفاض الصادرات الجزائرية نحو الاتحاد الأوروبي بنحو 14.78 %، مقابل زيادة الواردات من الاتحاد الأوروبي بمعدل 12.96% ، مما أدى إلى تراجع معدل التغطية إلى 182.65 % سنة 2007.

و في عام 2008 ارتفع فائض الميزان التجاري من جديد حيث بلغ 12.859 مليون أورو و بمعدل تغطية بلغ 183.49 %، و يعود الفضل في ذلك و بدرجة كبيرة إلى ارتفاع أسعار النفط و التي حطمت رقما قياسيا، حيث بلغت 99.97 دولار للبرميل عام 2008 مقابل 74.95 دولار للبرميل عام 2007، لينخفض هذا الفائض إلى حوالي 2.59 مليون أورو عام 2009، أي بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 79.86 % عن سنة 2008 نتيجة الانخفاض الكبير لقيمة الصادرات السلعية الإجمالية اتجاه دول الاتحاد الأوروبي، و في جزء كبير منها انخفاض قيمة الصادرات النفطية على اعتبار أنها تشكل الحصة الأكبر في الصادرات الجزائرية بنسبة تفوق 97% سنتي (2008_2009)، فقد تراجعت أسعار النفط من 133.19 دولار إلى حوالي 47 دولار للبرميل في فترة لا تتجاوز ستة أشهر من منتصف 2008 إلى بداية 2009)، تزامن ذلك مع تراجع طلب الاتحاد الأوروبي نتيجة الأزمة التي مر بها خلال تلك الفترة و تباطؤ النمو في اقتصاده نتيجة نقص التمويل وعدم الثقة في الأسواق بفعل الأزمة الأوروبية، وقد كان لذلك أثر كبير على حجم التجارة الخارجية مع دول الاتحاد الأوروبي، و على عائدات صادرات المحروقات.

و خلال الفترة الممتدة بين (2010_2012) عرف الميزان التجاري فائضا متزايدا وصل عام 2012 إلى حوالي 11.639 مليون أورو، و ذلك نتيجة ارتفاع الصادرات لاسيما النفطية منها، جاء ذلك عقب مساعي مواجهة تراجع أسعار النفط، إذ تم العمل على تخفيض حجم إنتاج النفط بنحو 4.2 مليون برميل يوميا بهدف الحد من الانخفاض في الأسعار في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط، بعد لقاء هذه المنظمات ديسمبر 2008 في وهران، ثم إبقاء سقف الإنتاج دون تغيير في لقاءات المنظمة التي تلت، ما كان له دور إيجابي على حجم التجارة الخارجية في الجزائر. غير أن فائض الميزان التجاري عاود الانخفاض مرة أخرى عام 2014 إلى حوالي 6.082 مليون أورو بنسبة انخفاض تقدر بحوالي 47.75 % عن سنة 2012، و ذلك بفعل تراجع حجم الصادرات بنسبة 10.09% و ارتفاع حجم الواردات بنسبة 10.65 % و هذا بفعل:

- تحرير التجارة الخارجية من القيود التعريفية و غير التعريفية.

- التسهيلات الممنوحة للمستوردين من قبل مصالح الجمارك، من حيث التخفيض في معدلات التعريفة الجمركية و التسهيلات الموضوعة على مستوى الإجراءات.

المطلب الثالث: آثار منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية على الصادرات و الواردات

إن التفكيك الجمركي لا يمس قطاع الطاقة فهذا يعني أن الجزائر لن تستفيد من هذا التفكيك خاصة وأن منتجاتها الصناعية تعرف عجزا كبيرا من ناحية المنافسة بالمقارنة مع منتجات الاتحاد الأوروبي. إضافة إلى أن المنتجات الزراعية تعرف تفكيكا جمركيا بطيئا مراده الأساسي هو حماية المنتوج الزراعي الأوروبي، وهذا ما يؤكد عدم التكافؤ في بنود هذه الاتفاقية التي تنصب على حماية ورعاية اقتصاد الاتحاد الأوروبي.

ويوضح الجدول الموالي تطور التجارة الخارجية مع الاتحاد الأوروبي خلال الفترة 2003-2013:

جدول رقم(13) : تطور المبادالت التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في الفترة 2005-2013

الوحدة: مليون دج

السنة	الواردات	الصادرات
2005	785302.3	1903577.0
2006	847287.2	2089979.8
2007	995184.1	1835573.2
2008	1359153.8	2659020.4
2009	1497010.2	1717200.1
2010	1520305.7	2127478.2
2011	1793536.8	2728125.0
2012	2042773.8	3147123.2
2013	2282239.7	3315192.3

المصدر: وفاء سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 242.

❖ أثر الشراكة على الصادرات :

من خلال الجدول يتضح بأن الصادرات الجزائرية قد ارتفعت من 1903577 مليون دج سنة 2005 إلى 3315192 . 3 دج سنة 2013، ولكن هذا الارتفاع أساسه ارتفاع الصادرات المحروقاتية والتي تمثل نسبة 97 % من الصادرات الجزائرية. و للإشارة فقد عرفت الصادرات خارج المحروقات زيادة طفيفة، حيث قفزت من 601 مليون دولار سنة 2005 إلى مليار دولار سنة 2009 ، وتشكل الصادرات من المنتجات الصناعية المعفاة

من التفكيك الجمركي كليا باتجاه الاتحاد الأوروبي ما يتجاوز معدل 90%.

وعموما فإن الصادرات الجزائرية سوف لن تعرف آثار سلبية في منطقة التبادل الحر، ويعود ذلك إلى عاملين أساسين:

وجود تشابه ضعيف للصادرات الجزائرية مع صادرات باقي الدول المتوسطية نحو الاتحاد الأوروبي من جهة، وعلى صادرات الدول المقبلة على الانضمام للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى.

ومن هنا يتضح أن صادرات الجزائر لا تتمتع بميزة استثنائية في السوق الأوروبية ما عدا كونها الممون الرئيسي بالطاقة وهذا لعدم وجود مؤسسات يمكنها الاستفادة من السوق الأوروبي.

❖ أثر الشراكة على الواردات :

إن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم و الحقوق الجمركية الواردات الصناعة الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، وسيمس ذلك أزيد من 53 % من مجموع الواردات الجزائرية، فمن دون شك فإن الآثار على الواردات تكون في شكلين:

أولا ارتفاع الواردات المتأتية من الاتحاد الأوروبي أي إحداث أثر تحويل التجارة بسبب أن المنتجات الأوروبية التي تدخل تفرض عليها رسوم جمركية أقل من تلك القادمة من دول أخرى، وثانيا ارتفاع أسعار بعض السلع المستوردة والتي تتمثل أساسا في المنتجات الغذائية بسبب خفض الدعم الموجه للفلاحين الأوروبيين .

فمن خلال الجدول السابق يتضح جليا ارتفاع واردات الجزائر إلى الاتحاد الأوروبي نتيجة تطبيق اتفاقية الشراكة التي توجب تخفيض التعريفة الجمركية، حيث ارتفعت واردات الجزائر من 785302.3 مليون دج سنة 2003 إلى 2282239.7 مليون دج سنة 2013.

وعموما فقد سجل الميزان التجاري للجزائر (خارج المحروقات) مع الاتحاد الأوروبي عجزا متواصلا منذ بداية تنفيذ اتفاقية الشراكة سنة 2005، بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لم تستفيد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها اتجاه السوق الأوروبية.

المبحث الثالث: السياسات المتبعة لإنجاح الشراكة

إن عملية تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي من خلال إقامة منطقة التبادل الحر سنة 2020 وتعرض المنتجات الجزائرية للمنافسة الأوروبية سينجر عنه جملة من التهديدات التي ستمس الاقتصاد الوطني الجزائري مما يحتم على الحكومة القيام بجملة من الاجراءات ووضع استراتيجية لمجابهة هذه الآثار على المستويين الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: على المستوى الداخلي

تتمثل هذه الإجراءات فيما يلي:

1- إعادة تأهيل القطاع الصناعي

إن برنامج إعادة التأهيل عبارة عن مجموعة الإجراءات التي تخذها السلطات العمومية لصالح المؤسسات الاقتصادية عامة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، والذي يهدف إلى تحسين مردوديتها وتعزيز قدراتها التنافسية خاصة مع اقتراب إنشاء منطقة التبادل الحر الناتجة عن اتفاقية الشراكة الاوروجزائرية.[1]

إن فاعلية البرنامج الذي تبنته وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مرهون بقيام المؤسسات بجملة من التدابير المتعلقة بأساليب الإنتاج، التنظيم، الاستثمار، التسويق والتي تهدف إلى تأهيل ثلاث محاور أساسية:

- **الاستثمارات المادية**

إن الاستثمارات المادية المتمثلة في وسائل الإنتاج تساعد على رفع القدرة التنافسية للمؤسسة عن طريق زيادة الإنتاج والتحكم في التكاليف وذلك من خلال :

- ✓ تجديد التجهيزات وتحديث تقنينها بشكل يتلاءم والتطورات التكنولوجية الحديثة.
- ✓ اقتناء تجهيزات جديدة تؤدي إلى الرفع من مردودية المؤسسة.
- ✓ اقتناء تجهيزات إعلامية ومخبرية.

- **الاستثمارات غير المادية**

[1] عمورة جمال، مرجع سبق ذكره،ص417.

تهدف الاستثمارات غير المادية إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسة خاصة في مجال تنمية الموارد البشرية، المعارف العلمية، الدراسات والبحوث، البحث عن أسواق جديدة.[1]

- **إعادة هيكلة المالية**

إن عملية إعادة التأهيل تستوجب القيام بإعادة النظر في التوازنات المالية للمؤسسة وذلك من خلال:

- ✓ ترشيد استعمال القروض البنكية.
- ✓ التحكم في حجم الديون.
- ✓ تمويل الاستثمارات برؤوس أموال دائمة.

2- اتباع سياسة صناعية جديدة

يعتبر كل من عامل التخصص وعامل الكفاءة من العوامل الهامة والأساسية التي تعتمد عليها السياسات الصناعية في الوقت الراهن، والجزائر كغيرها من الدول تبحث دوما عن الشروط والعوامل التي تمكنها من الاحتفاظ والبقاء في وضعيات تنافسية على مستوى الأسواق الدولية.

كما أن المحيط التنافسي يسمح بتحديد جوانب القوة والضعف للقطاعات الموجودة وتعمل على تحديد النشاطات التنافسية التي تكون فيها الجزائر أكثر قدرة على النمو والرفع من حصصها في الأسواق العالمية.

زيادة على ذلك، فإن منطقة التبادل الحر المراد إنشاؤها من خلال هذه الشراكة ستعمل في هذا الخصوص على مايلي:

- ✓ تدعيم الهياكل القاعدية.
- ✓ إعادة التأهيل.
- ✓ ترقية وتطوير الهياكل القاعدية التكنولوجية.
- ✓ ترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ تمويل النشاطات الحرفية والتجارية.
- ✓ عصرنة الإدارة.

---

[1] زايري بلقاسم، **السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الاوروبي والجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 03 ،،ص 48

3- إصلاح التشريعات

لإنجاح اتفاقية الشراكة الموقعة مع الاتحاد الأوروبي على الدولة تكثيف الجهود وتكييف القوانين والنصوص التنظيمية مع المتغيرات الاقتصادية الجديدة خاصة تلك المتعلقة بجلب الاستثمارات الأجنبية والاستفادة من دخول رؤوس الأموال التي تسمح لها بالاندماج والاستفادة من المزايا التي تقدمها اتفاقية الشراكة بتوفير الضمانات القانونية اللازمة للمستثمرين، التسهيلات...

أما بالنسبة للقطاع الزراعي فلا بد على الحكومة القيام بما يلي:

- ✓ عصرنة أنظمة الانتاج الفلاحي.
- ✓ تطوير هياكل الانتاج من حيث كثافة رؤوس الأموال، مستوى التأهيل المهني والتأطير.
- ✓ دعم وتطوير الهياكل الفلاحية والعقارية من خلال إزالة العقبات المتعلقة بالعقار الفلاحي.

4- اصلاح النظام الضريبي

على الحكومة الجزائرية القيام بجملة من الاجراءات والاصلاحات في النظام الضريبي قصد مواجهة الآثار الناجمة عن اتفاقية الشراكة ونخص بالذكر منطقة التبادل الحر وهذا لتعويض التدني الحاصل في المداخيل الجمركية الناتج عن رفع الحواجز الجمركية المفروضة على السلع الأوروبية. إذ يتجلى ذلك من خلال توحيد الاجراءات الجمركية التي تهدف إلى ترقية وتطوير المبادلات التجارية.

وفي هذا الصدد اقترحت اللجنة الأوروبية القيام بعمليات تكييف وتقريب التشريعات الجمركية وعصرنة الخدمات الجمركية.[1]

المطلب الثاني: على المستوى الخارجي

تتمثل أهم الإجراءات المرافقة لإنجاح الشراكة الأوروجزائرية على المستوى الخارجي فيما يلي:

1- تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

إن الاستثمار الأجنبي المباشر هو مساهمة أو امتلاك شخص طبيعي أو معنوي المشروع وإدارته في بلد غير بلده الأصلي، وهو يؤدي دورا هاما وفعالا لنجاح الاتفاقيات التي تهدف إلى إنشاء مناطق التبادل الحر،

[1] بلقاسم زايري، مرجع سبق ذكره، ص62.

كما هو الحال بالنسبة للشراكة الأورو جزائرية وذلك من أجل تعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات على المدى القصير وتعمل على تحفيز العرض على المدى المتوسط وتسمح بنقل التكنولوجيا.[1]

ويجدر القول أنه لا يتأتى ذلك إلا بتهيئة المناخ الاستثماري من خلال مراجعة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذا القيام بجملة من الإصلاحات القانونية لا سيما التشريعات التي تمس جانب الاستثمار، بالإضافة إلى توفير هياكل ومنشآت قاعدية، توفير شبكة الاتصالات السلكية واللاسلكية، النقل، وكل العوامل التي من شأنها جذب الاستثمار الأجنبي.

2- الحصول على المزيد من الإعانات المالية

إن توقيع الجزائر على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سيمكنها من الاستفادة من المساعدات المالية لا سيما تلك المندرجة في إطار برنامج "ميدا" ، إلا أن المبالغ التي منحت للجزائر تبقى ضئيلة وغير كافية مقارنة بتلك المبالغ التي تحصلت عليها كل من تونس والمغرب في إطار نفس البرنامج. لذا على الجزائر المطالبة في هذا الخصوص بالحصول على المزيد من الاعانات المالية الممنوحة من طرف الاتحاد الأوروبي.

المطلب الثالث: على المستوى الإقليمي

لقد أكدت التجربة مع الإتحاد الأوروبي حتى قبل التوقيع على اتفاقية الشراكة، أهمية تواجد الاقتصاديات المتوسطية العربية والعربية عامة ضمن كتلة اقتصادية واحدة، وهي حتمية لا يفرضها التعامل مع الاتحاد الأوربي لوحده، بل أنها تدخل ضمن متطلبات الإنتاج والمواجهة ضمن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، وبالتالي ضرورة إنعاش مشروع التكامل الاقتصادي العربي. [2]

حيث يفترض أن تفكر الجزائر في تبني استراتيجية اندماجية من خلال تنشيط العمل داخل اتحاد المغرب العربي أو منطقة التبادل الحر العربية حتى تكيف سياستها التجارية والمالية مع هذه التحديات الجديدة، خاصة وأن العالم يتجه إلى التكتل الاقتصادي سواء على المستوى الجهوي أو الاقليمي وذلك حتى تتمكن من التفاوض من موقع قوة على مصالحها الاقتصادية والمالية.

---

[1] عبد الكريم بعداش، **الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005** ، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص 50.

[2] وفاء سلامة، مرجع سبق ذكره، ص 258.

خلاصة الفصل:

في الأخير، فإنه مهما قيل عن انعكاسات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد الوطني، وبالرغم من عدم تبلور نتائج إيجابية مما كان متوقع من هذه الشراكة من خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى يومنا هذا، والتي تعود على الشريك الأوروبي بالفائدة على حساب الطرف الجزائري. إلا أن الخلل ليس في الشراكة ، بل هو في الاقتصاد الجزائري الذي يجب على السلطات الجزائرية اتخاذ إجراءات من اجل إنجاح هذه الشراكة و منها :

- تنمية و تطوير القطاع الفلاحي ومنها دعم الإصلاحات في القطاع الفلاحي من خلال تدعيم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية وذلك بدراسة نقائص هذا المشروع، وكذا إطلاق برامج أخرى مكملة له، وهو ما سيساهم في التخفيض من قيمة الفاتورة الغذائية وترقية الصادرات خارج المحروقات.
- إعادة تأهيل القطاع الصناعي، وإعادة النظر في السياسة الصناعية الحالية بالاعتماد على دراسات المحيط الصناعي والتنافسي لتحديد جوانب القوة والضعف وتحديد النشاطات التنافسية التي تكون فيها للجزائر قدرة تنافسية اكبر وتمكنها من تحقيق اكبر حصة في الأسواق الدولية.
- إصلاح النظام الجمركي الوطني باعتباره احد الأجهزة الرئيسية في حماية الاقتصاد الوطني من المخاطر الخارجية من خلال اعتماد المعايير الدولية في التسيير وكذا عصرنه الإدارة الجمركية.

لهذا لابد من ترقية الصادرات خارج القطاع الريعي، من خلال تقوية القدرة التنافسية للمنتوج الوطني في الأسواق العالمية، بإنتاج منتجات متقنة بأدنى التكاليف وذات نوعية وجودة وفق المقاييس المطلوبة.

خاتمة

خاتمة عامة

من خلال دراستنا لموضوع انعكاسات منطقة التجارة الحرة الأورورجزائرية على الاقتصاد الجزائري، يتضح لنا جليا أن العلاقات التي تجمع كل من الاتحاد الأوروبي والجزائر ليست وليدة العصر وإنما هي علاقات وطيدة تمتد إلى الوجود الفرنسي في الجزائر، هذا الأخير الذي كان له دور في تمتع الجزائر ببعض الامتيازات والمساعدات التي كانت تمنحها المجموعة الاقتصادية الأوروبية في إطار اتفاقيات التعاون. لكن ومع وجود معارضات من طرف بعض الدول قررت الجزائر التوقيع على هذا النوع من الاتفاقيات مثلما فعلت كل من تونس والمغرب وذلك إلى غاية سنة 1976.

وفي ظل الانفتاح الاقتصادي وموجة التغيرات التي عرفها العالم بأسره خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي وغزو النظام الرأسمالي وبروز ظاهرة العولمة والتكتلات الاقتصادية سعى الاتحاد الأوروبي إلى تطوير علاقاته مع الدول المتوسطية وجعل البحر الأبيض المتوسط منطقة يسودها الأمن والاستقرار والازدهار من خلال إبرام اتفاقيات الشراكة مع دول المتوسط التي تجسدت في إطار مؤتمر برشلونة المنعقد في 27 و 28 نوفمبر 1995 والذي من خلاله تم تحديد الإطار العام للشراكة الأورومتوسطية وبين أهدافها ومحتواها. وبما أن الجزائر دولة تنتمي إلى دول حوض البحر الأبيض المتوسط وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي سنة 2002 والتي لم تدخل حيز التنفيذ حتى سنة 2005.

نتائج الدراسة:

من خلال هذه الدراسة توصلنا إلى عدة نتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

- إن الشراكة التي أبرمتها الجزائر مع الاتحاد الأوروبي لم تكن وليدة قناعة من طرف صناع القرار في الجزائر وإنما كانت حتمية أملتها الظروف والمتغيرات البيئية التي يعرفها عالمنا اليوم.
- ما يعاب على هذه الاتفاقية عدم التكافؤ الموجود فيها بحيث نجد أن الجزائر وهي دولة بمفردها تعاني من اقتصاد نامي ومنعزل قد تعاقدت مع أقوى التكتلات التي يشهدها العالم حاليا وهو الاتحاد الأوروبي والذي يتجسد في مجموعة من الدول الأوروبية المتقدمة ويتميز باقتصاد متكامل من كافة جوانبه وأمام هذا الوضع فإن الجزائر بوضعها الحالي لا يمكنها الصمود أمام هذا التكتل.
- إن الجزائر لم تحذو حذو كل من تونس والمغرب في توقيعها لاتفاقيات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إذ تزامن ذلك بحلول سنة 1996، أما بالنسبة للجزائر فقد وقعت مثل هذه الاتفاقية سنة 2002 والتي لم تدخل حيز التنفيذ إلى غاية 2005، وتضمن الاتفاق الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بهدف إنشاء منطقة التجارة الحرة في آفاق 2017.

خاتمة عامة

-إن اتفاقية الشراكة ما هي إلا تمديد لاتفاقيات التعاون التي كانت سائدة في السابق ولكن الاتحاد الأوروبي وسع من محتواها فبعدما كان الاهتمام منصب فقط على الجانب التجاري، فإن اتفاقية الشراكة تضمنت مختلف الجوانب السياسية والأمنية، الاقتصادية والمالية، الثقافية والاجتماعية والإنسانية، بحيث تأتى ذلك بعد بروز مخاوف لدى الاتحاد الأوروبي من انتقال الأوضاع اللاأمنية خاصة تلك المنتشرة في شمال إفريقيا.

- إن الدوافع من إنشاء منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية هو تحفيز وتشجيع الاقتصاد الوطني وتحقيق الاندماج والتعاون الأوروجزائري لكن من وجهة نظر السلطات الجزائرية فقط، لأن الجانب الأوروبي لديه دوافع أخرى.

- إن دخول اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يعني الشروع في الإزالة التدريجية للرسوم والحقوق الجمركية لواردات الصناعة الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، وسيمس ذلك أزيد من 53% من مجموع الواردات الجزائرية، وهو ما يكرس للتبعية التجارية للجزائر نحو الاتحاد الأوروبي، فقد سجل الميزان التجاري خارج المحروقات في الجزائر عجزا متواصلا منذ بداية تنفيذ اتفاقية الشراكة سنة 2005، بسبب زيادة الواردات من السلع الصناعية الوافدة من أوروبا، وبالمقابل لم تستفد الجزائر من أي مزايا تفضيلية على صادراتها اتجاه السوق الأوروبية. الأمر الذي يجعل الجزائر مجرد سوق استهلاكية للمنتجات الأوروبية.

-إن إقامة منطقة التبادل الحر والتي سينجر عنها فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأوروبية الأمر الذي سيؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات، وبالتالي تسريح العمال وانتشار البطالة.

- في ظل الاستفادة من برامج التمويل المقررة في اتفاقية الشراكة، تعتبر منطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية

ذات أهمية كبيرة للنهوض بالاقتصاد الوطني، من خلال جانب التمويل الأوروبي والذي يعتبر الجانب الأساسي.

- لمنطقة التجارة الحرة الأوروجزائرية العديد من الوسائل لإنجاحها لكن هناك شروط ومتطلبات لإنجاح هذه الوسائل مثل جلب الاستثمار وإعطاء الأولوية للصادرات.

خاتمة عامة

الاقتراحات والتوصيات:

بناء على نتائج البحث يمكن تقديم عدة اقتراحات أهمها:

- دعم القدرة التفاوضية للدول المتوسطية وخاصة الجزائر وذلك من خلال تحالفات إقليمية اقتصادية وعربية مثل الاتحاد المغاربي وتكون ذات حيوية ومندمجة في الاقتصاد العالمي وكسب قوة اقتصادية معتبرة عن طريق الوصول إلى درجة التكامل الاقتصادي.

- يجب أن تسعى الجزائر وكل الدول المتوسطية باستخدام كل الأساليب لاستقطاب أكبر عدد من الاستثمارات الأجنبية وخاصة الأوروبية منها وذلك بإزالة كل العراقيل التي تفق أمام الاستثمار الأجنبي والقيام بجميع الإصلاحات التي تعين على ذلك.

- يجب على الجزائر تهيئة ودعم الاقتصاد الوطني قبل الدخول في الشراكة وذلك بدعم البنى التحتية والأساسية وعدم الاعتماد الكلي على المساعدات المالية الخارجية.

- لا بد من إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني من خلال تأهيل المؤسسات الجزائرية وتدعيم الشراكة مع المؤسسات الأوروبية للاستفادة من خبراتها في مختلف المجالات.

- من المفروض تعديل مضمون وأهداف اتفاقية الشراكة بشكل يتحقق معه التوازن في المصالح المشتركة للطرفين وليس لمصلحة طرف على حساب طرف آخر، و بالتالي على الجزائر مواصلة المفاوضات للوصول إلى اتفاق يخدم مصلحة الطرفين.

- ينبغي أن تقوم الجزائر بتغيير الوجهة و بالبحث عن أسواق جديدة بعيدة عن الأسواق الأوروبية، فإذا كانت اتفاقية الشراكة هذه تفرض على الجزائر التفكيك التدريجي للقيود الجمركية الواردة على السلع الأوروبية فلا شيء يفرض عليها الاستيراد من الاتحاد الأوروبي بهذه الكمية.

قـــائـــمة المـــراجـــع

قائمة المراجع:

الكتب:

1. بن شهرة مدني، الإصلاح الاقتصادي و سياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار الحامد للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
2. بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية و تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج1، 1999.
3. بهلول محمد بلقاسم حسن، سياسة تخطيط التنمية و تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ج2، 1999.
4. تومي عبد الرحمن، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر: الواقع و الآفاق، دار الخلدونية، الجزائر، 2011.

المجلات:

1. بن شهرة مدني، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر برنامج وآثار، مجلة العلوم الإنسانية، الجزائر، العدد 18، فبراير 2005.
2. زايري بلقاسم، السياسات المرافقة لنجاح منطقة التبادل الحر ما بين الاتحاد الأوروبي والجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
3. زعباط عبد الحميد، الشراكة الأوروجزائرية وأثرها على الاقتصاد الجزائري، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 1، 2004.
4. علاوي محمد لحسن، تفعيل الشراكة الأوروجزائرية كآلية للاندماج في الاقتصاد العالمي، مجلة دراسات، جامعة الأغواط، الجزائر، العدد 28، جانفي 2017.
5. فتيحة قشرو، تقييم أثر التفكيك الجمركي في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية على الإيرادات العامة للدولة خلال الفترة 2005-2015، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الإقتصادية، الجزائر، العدد 06، 15 أفريل 2017.

6. لزعر علي، بوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورومتوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد 05، جوان 2008.
7. نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 09، 2013، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
8. ولد بومعزة صونيا، دراسة تقييمية للشراكة الاقتصادية الجزائرية – الأوروبية وانعكاساتها على الاقتصاد الجزائري(2005-2014)، مجلة جيل للدراسات السياسية و العلاقات الدولية، العدد15، فيفري2018.

الملتقيات:

1. بريش عبد القادر، معزوز لقمان، أبعاد تطبيق البرامج التنموية على الاقتصاد الجزائري فرص وتحديات، الملتقى الدولي حول رؤية مستقبلية للاقتصاد الجزائري على ضوء خمسين سنة من التنمية، جامعة بشار، 04-05 مارس 2014.
2. بلعايش ميادة، واقع الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر قراءة تحليلية للفترة 1962-2014، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل،23 -24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد،الطارف.
3. بلعزوز علي، كتوش عاشور، واقع المنظومة المصرفية ومنهج الإصلاح، ملتقى المنظومة المصرفية والتحولات الاقتصادية-واقع وتحديات، جامعة الشلف، الجزائر.
4. بوعشة مبارك، الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية، المؤتمر الدولي حول: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، 11-12 مارس 2013.

5. جديدي روضة، أثر برامج سياسة الانعاش الاقتصادي على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، جامعة فرحات عباس، سطيف، 11-12 مارس 2013.

6. حوني رابح، بلعز خير الدين، التجارة الخارجية للجزائر بين الترتيبات التجارية الإقليمية والنظام التجاري متعدد الأطراف، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة "واقع ورهانات المستقبل "، جامعة الشادلي بن جديد، الطارف، 23-24 نوفمبر 2014.

7. رقيبة سليمة، الشراكة الأوروجزائرية:هل هي نعمة أو نقمة ؟، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2006، ص168.

8. ساكر محمد العربي، عيساوي سهام، برامج الإنعاش الاقتصادي كإستراتيجية جديدة للتنمية الاقتصادية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة "واقع ورهانات المستقبل" ،جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 23-24 نوفمبر 2014.

9. صالح فلاحي، الأبعاد الاقتصادية للشراكة الأوروجزائرية بين الحاجة للتنمية والخوف من المنافسة، الملتقى الدولي حول آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13- 14 نوفمبر 2006.

10. علة مراد، بوعبدين ياسين، واقع الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:قراءة تحليلية للفترة 1962-2014، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل المنعقد في 23-24 نوفمبر 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد،الطارف.

11. قروي صباح وآخرون، دراسة تقييمية لمسار البرامج التنموية المطبقة على الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول، الملتقى الوطني حول الاقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة واقع ورهانات المستقبل، 23-24 نوفمبر2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف.

12. قصاب سعدية ،الاقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للاندماج في الاقتصاد العالمي،الملتقى الدولي حول أهمية الشفافية و نجاعة الأداء للاندماج الفعلي في الاقتصاد العالمي، جامعة الجزائر،2003.
13. قطاف ليلى، اتفاقية الشراكة الأوروبية الجزائرية، الملتقى الدولي حول: آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 13-14 نوفمبر 2005 .
14. مخناش فتيحة، صالحي ناجية، أثر برامج دعم الإنعاش الاقتصادي و البرنامج التكميلي لدعم النمو و برنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي و المستديم، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014،جامعة سطيف 1،11-12 مارس 2013.

المذكرات:

1. أوشن ليلى، الشراكة الأجنبية والمؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير ،جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2010-2011.
2. العيد شيخي غنية، دور الشراكة الأورومتوسطية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاسها على التجارة الخارجية – دراسة حالة الجزائر- ، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، سوريا، 2009.
3. بعداش عبد الكريم، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2007-2008.
4. بوجلخة إبراهيم، دراسة تحليلية وتقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء اتفاق الشراكة الأوروجزائرية، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012-2013.
5. بوزكري جمال، الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي وأثرها على الاقتصاد الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2012-2013.

6. بوسكة عابد، أثر الشراكة الأورو متوسطية على التكامل المغاربي، رسالة ماجستير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009-2010.

7. بوضياف ياسين، انعكاسات الشراكة الأوروجزائرية على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

8. درواسي مسعود، السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي :حالة الجزائر:1990-2004، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.

9. رماش هاجر، اتفاق الشراكة الأوروجزائرية و سوق العمل في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة 2، الجزائر، 2012-2013.

10. زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر(دراسة تقييمية)، رسالة ماجيستسر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع التخطيط، جامعة الجزائر، 2005-2006.

11. سلامة وفاء، واقع وآفاق الاقتصاد الجزائري في إطار الشراكة الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة باجي مختار، عنابة، 2015-2016.

12. سي علي أسماء، انعكاسات اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على تنافسية الاقتصاد الجزائري في ظل التجارة الخارجية - آفاق ما بعد 2015 - ، أطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

13. شواشي فاطمة، دور الشراكة الأوروجزائرية في ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وانعكاساتها على التنمية، أطروحة دكتوراه، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم،2017-2018.

14. عمورة جمال، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقيات الشراكة العربية الأورومتوسطية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر،2005-2006.

المواقع الالكترونية:

1. موقع المديرية العامة للجمارك http://www.douane.gov.dz
2. موقع المركز الوطني للإعلام اللآلي و الإحصاء التابع للجمارك https://www.cnis.fr